جامعة مُحَّد لمين دباغين –سطيف2

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان :

النظريات الأمنية والإستراتجية في العلاقات الدولية .

مقدمة لطلبة السنة الاولى دكتوراه علوم سياسية فرع العلاقات الدولية

تخصص : دراسات امنية

إعداد الدكتور : شوادرة رضا

السنة الجامعية:2020/2019

تمهيد:

يعتبر موضوع الأمن في العلاقات الدولية أحد أكثر المواضيع المثيرة للجدل باعتباره قيمة إنسانية ملازمة للفرد في حد ذاته قبل أن تلازم الدول , الشيء الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر ومستويات التحليل الخاصة به كمفهوم من حيث تحديده في ضوء عدة مستويات كالفرد، الدولة، الإقليم، المجتمع الدولي..... وكذلك في عدة أبعاد مؤثرة فيه كالبعد الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، البيئي.....الخ

ويعتبر مقياس نظريات الامنية من بين اهم المقاييس التي تدرس لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بجامعة مُحَمَّد لمين دباغين سطيف2 ، لذا إرتينا ان نقدم هذه المحاضرات في شكل مطبوعة علمية للطلبة مساهمة منا لمساعدة الطلبة والباحثين في مجال العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية و السياسية و الامنية الدولية فيما يخص تحليلهم لاهم الازمات الامنية الاقليمية والدولية .

والمتتبع لمفهوم الأمن يجد أنه إرتبط بالتهديد كمصطلح يلغي ويعطي وحدة له و يبنى لنا مستوى له (الأمن) في ضوء ما تشهده العلاقات الدولية من توترات، وتغير في طبيعة وبنية الـتهديدات، ضد أمن الدول، المجتمعات، الأفراد والتي لم تعد تهديد من قبل دول بعينها بل من قوى هلامية جديدة أفرزتها المنظومة الدولية مؤخرا كالإرهاب والجريمة المنظمة.....الخ، فمن قبل كانت الدول تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط **بثلاثية واستفاليا** (أمن الحدود والحفاظ على السيادة ,وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول)، وبعد التغير في نمط التهديدات في حد ذاتها أصبحت ذات الطابع غير العسكري بل المجتمعي "كالصراعات العرقية ، وظهور الجماعات الإثنية مما أدى بالدول للقيام ببناء إستراتيجيات دفاعية أو معالجاتية جديدة لكي يتم التكيف مع هذه التهديدات الجديدة .

وقد تم الاعتماد في إعداد هذه المطبوعة العلمية على مجموعة من كتب والدراسات في صلب تخصص العلاقات الدولية ودراسات الاقتصادية الدولية وهذا ما يتماشي مع الجانب المنهجي وكذا المقرر الدراسي المعتمد من طرف الوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو مايجعلها مفيدة للطالب الجامعي في تخصص العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية

مركزين على بعض النقاط الاساسية والتي تمثلت فيمايلي :

- تم التركيز فيه على الاطار المفاهيم و النظري للظاهرة الامنية بحيث تم التطرق الى:

1 : المقاربة الأمنية التقليدية .

1-1 الأمن من منظور واقعي مسلمة مرجعية دولاتية "الانشغال الأمني.

1-2 : التصور الليبرالي للأمن "الشراكة من أجل السلام –والإعتماد الأمني المتبادل ".

2 المقاربة الأمنية النقدية " الما بعد وضعية ".

2-1 :الأمن من منظور ما بعد وضعي–التحول في مضامين الأمن–

2-2 : الأمن من منظور نقدي "الإنعتاق و التحرر الأمني".

3 : نحو مقاربة أمنية تركيبية شاملة

3-1 : مقاربة الأمن الإنساني كمقاربة أمنية استنتاجية شاملة.

3-2:التحولات الجديدة في المضمون المفهوماتي للأمن الإنساني.

3-3 :أبعاد ومستويات الأمن الإنساني الشاملة

1- التأصيل النظري و المفاهيمي لمضامين الأمن و التهديد .

إن الحديث عن قضايا الأمن و التهديد يستدعي منا كباحثين إيجاد سبل و أدوات لتحليل مثل هكذا قضايا ، خاصة إذا تعلق الأمر بالأمن في منطقة الساحل الأفريقي و التي تعد من أعقد المناطق لصعوبة تحقيق الأمن ، أو من حيث تعقيد التهديدات الموجود فيها، وهذا ما يستلزم على الباحث التقيد بإطار نظري و مفاهيمي مستخدما فيه المقاربات النظرية الأمنية لمعالجة الدراسة ،وكذا الأطر المفهوماتية للتمكن من إعطاء تحليل وتفسير دقيق لظاهرتي الأمن والتهديد .

1-1 :المقاربة الأمنية التقليدية كإطار لفهم المقاربة الأمنية .

- الأمن من منظور واقعي كمسلمة مرجعية دولاتية -الإدراك والإنشغال الأمني .

أولا:الخلفية التاريخية :

يعد التصور الواقعي و نظريته للأمن في العلاقات الدولية والتي يتم وفقها النظر إلى العلاقات الدولية كعلاقات قوة ، ولأجل التأصيل للبعد الواقعييتعين علينا الرجوع إلى الفكر السياسي اليوناني حيث عمل توسيد يديسTucidides* على التأسيس للواقعية وعلاقات القوة التي تقوم عليها عبر تأريخه للحرب التي دارت بين إسبرطة وأثينا (431 _ 403 ق . م) والتي عرفت "بالحرب البيلونيرية La Guerre du Péloponnèse"،وكذا الفكر السياسي الصينينجد عالم الإستراتيجية الصيني "سان تسوSun Tzu* "والذي

---

*)توسيديديس Thucydides رجل سياسي ومؤرخ إغريقي (460 _400 قبل الميلاد) ، يعتبر أشهر مؤرخ يوناني للحروب بين أثينا وإسبرطة (431 _ 403 ق . م) ، يشتهر بمقولة " إن دستورنا هو دستور ديمقراطي ، لأن السلطة ليست في أيدي الأقلية ، وإنما في أيدي العدد الأكبر من النّاس " ، وكذا " التاريخ هو تجديد دائم " ، " عندما تتمكن من إستخدام العنف ، لا حاجة للمحاكمة " له كتاب من ثمانية أجزاء تحت عنوان " رواية ثيوسيديديس الأثيني للحرب البيلوبونيزية والأثينيين " .

*) سون تسو Sun Tzu كاتب وفيلسوف صيني (551 ق.م _ 496 ق.م) ، ذاع صيته بعد نشره لمجموعة من المقالات العسكرية الإستراتيجية ، شهد تحول المجتمع الصيني من مجتمع العبيد إلى مجتمع الإقطاع وتزامن ذلك مع الحروب الطويلة التي شهدتها مملكة الصين ، يشتهر بمقولة " إن فن الحرب محكوم بخمسة عوامل ثابتة ، يجب أن يتم أخذها بالحسبان عند السعي لمعرفة حالات الفوز بالمعركة ، وهي : أولا القانون الأخلاقي (المعنوي) ، ثانيا السماء بمعنى المجال الآن ، ثالثا الأرض ، أي المجال البري والبحري ، رابعا القائد أي السلطة السياسية ، خامسا الطريقة أو الإنضباط ويقصد بها الإستراتيجية العسكرية ، له كتاب " فن الحرب " ويتضمن ثلاثة عشر فصلا ، وهو ذو تأثير بالغ في علماء الإستراتيجيا والقادة العسكريين والسياسيين .

راح يقدم النصح للحاكم على كيفية بقائه في الحكم في كتابه فن الحرب ،واستعمالهللقوة لتحقيق مصالحه ، وفي عصر النهضة أورد الفيلسوف الإيطالي "نيكولا ميكيافليي Nicola Machiavel" (1527/1469) في كتابه "الأمير" حول القوة وصيانة الدول لوجودها وهذا في معرض استشارته للأمير الذي كان يعيش وضعا مماثلا لوضع الصين القديمة ، كما يوصي الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل إعتبار ، ويتم اليوم إستخدام مصطلح الميكيافيليةMachiavéliqueللتعبير عن اللجوء للقوة العسكرية بشكل متزايدلأجل تغيير موازين القوى وإكتساب الإعتراف الدولي ، وفي عام 1700 أوجد الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبزThomas Hobbes "1679/1588" لحالة الفطرة التي تميز بها الإنسان الأول في حالة الطبيعة ، موضحا كيف أن الحروب والنزاعات بين الدول شيء بالإمكان تفاديه وذلك بالتحكم في الحالة الفطرية للإنسان ونزع كل حالة بغضاء والكراهية داخل النفس الإنسانية ، وبالتالي إنهاء حالة الفوضى العارمة داخل المجتمعات التي ميزت النظام ككل وتتسارع فيه الدول من أجل القوة ووفق منطق الكل ضد الكل ، إذا فحسب هوبز فإن كل الدول كفاعلين في العلاقات الدولية تبدو في حالة صراع من أجل القوة ، وهذا ما يجعل من الفاعلين غير الدول كالأمم المتحدة والإتحادالأوروبي والمنظمات الغير الحكومية وغيرها لا تعتبر فاعلين من منظور واقعي ، ونسمي هذه الحالة "**بالافتراض الدولاتي**" أي التمركز والتمحور حول الدولة بحيث ان دور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدول الكبرى ، وذلك مرادف للأمن القومي الذي يتمحور حول امتلاك القوة الكفيلة لحماية مصالح دولة معينة ، من أعدائها، وهذا ما جعل الواقعية هي صراع حول القوة في العلاقات الدولية ،و النزاعات الدولية من وجهة نظر هذه النظرية رافقت التاريخ البشري ، فعندما تحاول الدول الصراع من أجل القوة لحماية نفسها ومصالحها المحددة بزيادة مستويات القوة لديها ، فهي بحاجة إلى ذلك عن طريق إقرار قرارات عقلانية حول الأمن والهدف من ذلك هو سعيها الدائم لتعزيز مصالحها فالدول كفاعل في العلاقات الدولية يجب أن تكون عقلانية[1].

إن أهم النقاط التي تم تناولها يمكن أن نختصرها في خمس نقاط:

-استقيت الروئ الواقعية من الكتابات القديمة مثل كتابات كوتيليا – ميكيافليي – هوبز وسان تسو ...

-الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لأنه لا وجود لقوة فوقية.

[1]- تاكايولي ياماموراً،"مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" ،ترجمة: عادل زقاغ،مجلة قراءات عالمية ،مجلد1،العدد1،ربيع 2005،ص3

-تعتبر الدول من منظور واقعي أهم الفاعلين على الإطلاق .

- تحتاج الدول للأمن القومي لحماية مصالحها ويدخل هذا ضمن إطار سعيها لاكتساب القوة.

- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق الأهداف[1].

ثانيا: المفاهيم الأساسية للطرح الواقعي :

1- القوة *power* :

شكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسات الدولية ، سواء نظرنا إليها كوسيلة أو كغاية ، فهي دافع لسلوك الدول أو كنتاج لهما معا ، كما يعتقد هانس مورقانتو Hans Morgenthau الذي يعتبر أن " السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة،ومهما تكن الأهدافالنهائية للسياسة الدولية ، فالقوة هي الهدف العاجلدوما " .

"International politics like all politics is a struggle of power .whatever ultimate aims of international politics power is always the Immediate aims ".[2]

[1]- نفس المرجع ص 4

[2] paul viotti mark .v koupp(eds) . international relations theory: realism .pluralism . globalism and beyond .USA .boston .allymand bacon 199, p 56 ,57

وهكذا يرى مورغانتو أن القوة هي موضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب ،فالدول هي في حالة البناء الدائم لقوتها من أجل تشكيل سياسات قوية ، أما فريدريك شومانFrederik Schumann في دراسة له عام 1933 فيقول بأنه " في ظل نظام دولي يفتقد لحكومة فوقية من الضروري لكل وحدة من هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها ، اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة" .

ونفهم مما سبق أن شومان يبرز دور عناصر الشك في سعي الدول لتطوير قوتها ، كما أنه يصور عكس الكثير من الواقعيين – بأن القوة هي إنعكاس مباشر وطبيعي لفوضوية النظام الدولي – الذي تغيب فيه أي هيئة مركزية لها القدرة على خلق ضوابط لسلوكيات الدول كما هو عليه الحال مع السلطة التنظيمية الداخلية،ودوما وفي إطار التركيز على البعد العسكري للقوة يعرفها نيكولاس سبيكمان بأنها القدرة على خوض غمار الحرب، مما يستوجب على الدول بناء مؤسساتها العسكرية [1]. ومن خلال تعريف أرنو لد والفر Arnoldwoofers للقوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من العمل ما لا تريد ، يمكن أن نشير إلى الخلط الواقع بين مفهومي القدرة stermgthor capacité والتأثير (النفوذ) influence ، لأن القوة إن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالتهديد فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على التحريك بالوعد والإغراء ، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات القوة أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي من مجالات الحياة الدولية المتنوعة ، وينظر مورقانتو للقوة منثلاثزوايا:

- –القوة ككسب power a cause أي انها الدافع لسلوك معين .
- –القوة كهدف power as a object أي أنها نتاج لسلوكية الدول .

[1] – جيمس دورتي روبارت باستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة :وليد عبد الحي بيروت المؤسسة الجامعية للنشر ، 1985 ، ص ص 61 ، 62.

- -القوة كوسيلة powers as a instrument أي أنها الأداة لبلوغ الغاية المرجوة [1]

[1]- عبد الناصر جندلي،إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2005/2004 ، ص ص 115 116 .

وعلى اعتبار أن القوة كثيرا ما تستعمل في الدفاع عن الدولة أو حماية أمنها ومصالحها الوطنية الأساسية يمكن التفريق بين ثلاث طرق لاستخدام القوة:

الإقناعpersuasion**والإغراء**reuards**والإكراه**coersion[4].

2- المصلحة الوطنية national intérêts :

ويعني بها الواقعيون أهم الأولويات الدولية التي تأتي على رأس اهتمامات الدولة وحسب جان باريا jean barrea هناك معنان للمصلحة الوطنية :

* **معنى ذاتي**subjective هي كل ما إستقر عليه قرارات السياسة الخارجية، أي أنها مرتبطة بالأهداف التي يصبو إلى تجسيدها صناع القرار وتحويلها إلى واقع ملموس ومن خلال الوسائل والآليات التي يعتمدونها في سياساتهم الخارجية .

* **معنى موضوعي**objective: يتمثل في البحث عن القوة أي فالمصلحة الوطنية هي مرادف لمفهوم القوة[5].

3- توازن القوى balance of power:

يعتبر مفهوم توازن القوى من أهم قضايا العلاقات الدولية عقب معاهدة واستفاليا 1648 حيث تجلت أهمية في العناية التي حظي بها العديد من دارسي العلاقات الدولية من واقعية ميكيافليي إلى واقعية ولتز ، مرورا بواقعية مورقانتو حيث كلهم أكدوا على مفهوم توازن القوى وضرورة تكريسه في الواقع الدولي[6] ، وتوازن القوى كمفهوم يشير إلى وضع أو إتجاه أو قانون مشترك عام لسلوك دولة معينة أو دليل لرجل دولة فهو يتمثل في إطار عام يتم من خلاله

---

[4]-إسماعيل صبري المقلد،نظرية السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة ، الكويت : جامعة الكويت ، 1982 ، ص 17.

[5]- عبد الناصر جندلي،المرجع السابق ، ص 121 .

[6]-وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية ، الجزائر مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 24

الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية إما كوضع يغيب فيه الترتيب أو وضع تكون فيه عملية توزيع القوى مقبولة إلى حد ما[7], أما توازن القوى كحالة فقد فسره الواقعيون الكلاسيكيون بأن ينتج عن العمل الدبلوماسيأما الواقعيون البنيانيون فيعتبرونه توازنا طبيعيا .

4-التصور الأمني الدولاتي: يمكن إختصار أفكار الواقعية في ثلاث نقاط رئيسية يمكن تفسيرها على أنها المثلث الواقعي الأمني .

-الدولة: وهي الفاعل الرئيسي والأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.

-البقاء: هو الهدف الأسمى لهذه الدولة ، والأولوية تسبق كل الأهداف نتيجة لاستشعار تهديد مادي والخارجي الموجود.

-الاعتمادالذاتي: هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية،فمن الوهلة الأولى يمكن تشكيل ثلاث ملاحظات حول هذا المثلث :

- تضييق لمساحة التفاعل الدولي وحصره في إطار دولاتي .
- حصر للتهديد في صورة واحدة وهي تدخل خارجي .
- إيمان بعدم وجود حكومة عالمية تتيح الفرصة لأدوات أخرى أمام الدول لتحقيق أهدافها لذلك يجب الاعتماد الذاتي مكان التعاون الدولي[8].

واستنادا لما تناولناه سابقا فإنه شكل التصور الواقعي للأمن بدأ في إطار ضيق وكذلك في إطار علاقات تفاعلية تبادلية بين أمن الأفراد وأمن الدولة ، أي من خلال احتكار العنف من قبل الدولة في مقابل توفير الأمن للأفراد بما معناه أن الأمن كان ينظر له من زاوية دولاتية أو

[7]- روبارت باستغراف وجيمس دورتي ، المرجع السابق ، ص 29.

[8]michael joseph smith , realist thought from weber to kissinger , boston rouge lousiana state university press , 1986 , p 12

بمنظار مشروعية العنف السلطوي .

أما على الصعيد الخارجي فإن هدف هذه العلاقات التفاعلية بين الدول في النظام الدولي هو تحقيق الأمن والتطلع إلى وضع الهيمنة بغية ضمان البقاء كهدف جوهري للدولة خاصة في ظل عدم وجود سلطة عليا تضبط توزيعات أمنية محددة ، كما هو الحال داخل الدول ولذلك عاد ما يأخذ هذا التفاعل طابعا تنافسيا صراعيا تجسده المعادلة الأمنية الصفريةsum zero، على أساس أن الأمن الإضافي للدولة (أ) هو نقصان أمني للدولة (ب) ، وفي ظل هذا الوضع تنتفي كل أسباب التعاون لغياب أطر وقواعد محددة له, فحتى المبدأ القانوني الخاص بعدم التدخل هو الذي يحمي الدول السيادية ويضمن أمنها القومي لا يعطيه الواقعيون أي أهمية خاصة في حالات العلاقات التي تكون القوى الكبرى طرفا فيها .

إذا يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية، وفي نموذج الوحدات السياسية المستقلة يمكن أن يؤسس الأمن على ضعف المنافسين أو على القوة التي يتمتع بها الطرف المعني[9]،الحقيقة أن الإدراك التصميم الواقعي للدراسات الأمنية يقوم على مرجعيتين هما :

القوة power ، والدولاتية statism.

وإستخلاصا لما سبق يمكن القول أن المقاربة التقليدية الواقعية سيطرت حتى وقت قريب على قضية الأمن بإختزاله في المجال العسكري حصرا ،وذلك لوقت طويلوإنعكس ذلك على الدراسات الأمنية التي اعتبرت الأمن كمشتق من القوة.

إلى أنه توجب إنتظار نهاية الحرب الباردة لمراجعة مضمون الأمن وخلق نوع من التشقق والتصدع في الدراسات التقليدية للأمن ، حيث كانت النظريات والمقاربات و المناهج تحصر مفهوم الأمن في أبعاده المادية العسكرية التي تتصل بإستمرارية الدولة ,ففي السابق كان الأمن

[9]– عبد النور بن عنتر ، الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، عدد 107 صيف 2002 ، ص 12.

والإستقرار موجود كتركيب عام للأفكار الأساسية التي طورت من عدة إتجاهات داخل أدبيات الواقعية التي حاولت وضع تصور مقاربة لمفهوم الأمنيقوم على عدد من المسلمات التي من شأنها تقديم فهم وتفسير أدق لتحول الأمن .

على العموم يعتبر الإتجاه الواقعي من الاتجاهات التي خصص لها حيزا كبيرا في دراسات العلاقات الدولية و الأمنية بوضع تصور متكامل لفهم الأمن ،حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية ، وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحسين القوة وكذلك لتحسين قدرتها وتنظر لكل الدول الأخرى كمصدر للتهديد[10].

وفي مجمل هذه الظروف يقدم الأمن في بداية الأمر كسؤال ومطلب وطني ويعتمد على القدرات الذاتية لمواجهة التهديدات القديمة من دول أخرى ، وحماية السيادة على حدود الدولة ومجالها الجغرافي وعلى هذا التفسير تقريبا سارت العلاقة الدولية أثناء الحرب الباردة ، وإعتبارا لتحول دوافع السلوك الدولي ومراجعة مفاهيم الأمن بعد الحرب الباردة ,بحيث إتضح أن إستعمال هذه الفرضية لتفسير وفهم الواقع الدولي الجديد ظهر عاجزا أمام الظروف الجديدة وتحديا للمقاربة الواقعية الكلاسيكية الجديدة جاء الواقعيون الجدد بمحاولات لفهم الأوضاع الجديدة كتلك التي في إفريقيا مثلا :

أ– هذه النماذج أصبحت غير قابلة للتطبيق لأنه الخطر لم يعد قادما من القوى العظمى بل بالعكس من الدول الضعيفة ، فحسب مفاهيم الواقعية الجديدة فإن الدول التي تتمتع بالكفاءة في تسيير سلطتها تكون أقل إحتمالا للإضرار بالأمن ، فالأوضاع الراهنة تبين أن الإمكانيات المحدودة لدولة ما تطرح عدة مشاكل على المستوى الأمني ، حيث أن الكثير من المشاكل أصبح مصدرها الأساسي تأتي من الدولة التي تعاني فعالية أقل في تأدية وظائف المراقبة

[10]- Elkek rahmann , security collective good or commadity ? european jornal of international relations 2008 , p 381.

وضبط حدودها الجغرافية مثل دولة مالي و ليبيا في منطقة الساحل الافريقي .

ب– ان التركيز الأدبيات الأمنية السابقة على بقاء وإستمرارية الدولة كهدف رئيسي للأمن أصبح قابلا للنقاش مع توسيع مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة فقد تم إضافة الفرد كوحدة تحليل مرجعية في الدراسات النابعة من تداعيات تحول الأمن،على عكس الدراسة التقليدية وحسب هذا المنطق الذي ظهر لاحقا فقد تم إقحام البعد الفرداني بقوة في الدراسات الأمنية[11]

وقدحاول منظرو الواقعية الجديدة منذ بداية تأسيس المفهوم الجديد للقوة من خلال الفصل النسبي بين مفهومي القوة والقدرة ، حيث تشير القدرة إلى القوة في مجموع عواملها الطبيعية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والإيديولوجية وليس فقط جانبها العسكري .

لذلك نجد أن القوة في مفهوما الواسع عند كينث والتز kenneth wolts ، ترتبط بفكرة قدرة الدولة على خلق وضع نفوذ وسيطرة في مجال ليس تصارعيا بالضرورة ومن هنا وإنطلاقا من بناء نظري للواقعية الجديدة والافتراضات الأساسية التي قدمناها بخصوص السياسية الدولية يمكن القول بان منظورها الأمني بني على أساس الحالة الفوضوية للنظام الدولي والمرادفة لحالة الحرب وهي مسلمة مركزية للواقعية البنيوية خاصة إذا وضعنا في عين الإعتبار بأن العنف يظل بعدا متأصلا في السياسات العالمية.

إن نهاية الحرب الباردة التي مثلت إستقرارا بالهيمنة نسبيا في النظام الدولي نتيجة لتوازنات الإستقطاب الثنائي الذي كان حاصلا بين قطبي الأمريكي والسوفياتي ، قد فرض تحديات جديدة أمام الوحدات السياسية المستقلة بشكل الذي يرى الواقعيون الجدد أنه قد ينعكس على سلوكيات الدول ولذلك أنطلق البحث الأمني لهذه الأخيرة من تساؤل جوهري حول الطابع المستقبلي للسياسة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة وهل هي تكريس لحالة الصراع أم أنها

[11]- wolfran locher ,"actually security : the political economy of the saharan threat" security dialogue 2008,p 283.

إتجاه نحو بلورة أسس تعاون وسلام ، ومن هنا تشكل**التصور الأمني للواقعية الجديدة والذي إنطلق من مسلمتين :**

- ازدياد درجات الصراع الأمني حتى في وضعية اللاحرب ، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب أمرا متوقعا على الدوام .
- قصور الأطر التعاونية وتراجعها في مقابل النزوع المستمر للقوة من قبل الدول .

ومن هذين العنصرين تأسست المقاربة الواقعية الجديدة للدراسات الأمنية في شكلها الجديد والذي أخذ نمط لتفسير البنيوي إستنادا إلى التركيز على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات القائمة من خلال البحث في ظروف ومعطيات النسقية التي تتشكل على ضوئها **المعضلة الأمنية**the security dilemma.

ويعتبر كينث والتز هو –أحد أقطاب الواقعية الجديدة– بأن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة مركزية عليا يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية self help للحفاظ على النفس ويرى أن الفوضوية وغياب الحكومة مرتبطة بحدوث أو ظهور العنف، وإن التهديد بإستخدام المتواتر للقوة يميزان الشؤون الدولية عن الشؤون الداخلية ، ويعتبر أيضا أن مبدأ الكل لنفسه هو بالضرورة مبدأ العمل في النظام الفوضوي وأنه في الفوضوية يصبح الأمن الغاية الأسمى[12].

–المعضلة الأمنية : كان جون هوبز أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينيات القرن العشرين حيث يقول"أنها مفهوم بنيوي يقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الإعتماد على الذات ويصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى إزدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها إجراءات هجومية تشكل خطرا

[12]– عبد النور بن عنتر ، المرجع السابق ، ص 13.

محتملا" [13]،

وبناءا على ذلك يلعب الشك دورا مهما في دفع سلوكيات الدول خصوصا في ظل بيئة تتسم بالفوضوية الناجمة عن غياب سلطة مركزية ولا يقتصر مفهوم المعضلة الأمنية على الجانب العسكري فقط ، إنما يتعداه إلى كل إجراءات إقتصادية وسياسية التي تتصل بالأمن القومي خصوصا في الحالات التي يكون هناك رصيدا نزاعيا بين دولتين أو أكثر، لكن يظل الجانب العسكري يمثل أقصى مستويات تشكيل المعضلة الأمنية وأقلها إمكانية لتلطيف ، ذلك أن قيام دولة معينة بمجموعة من الإجراءات كتجهيز الجيش بتجهيزات عسكرية أو بإجراء مناورات عسكرية يفهم طبيعيا من قبل دول أخرى ، إستنادا لحالة القوى العالمية بأنه إجراء هجومي وليس دفاعي ، وبالتالي يمثل إحدى صور التهديد المباشر الذي يستدعي القيام بإجراءات ردعية دفاعية تتطور مع مرور الوقت إلى سياسات هجومية مما يجعل دول أخرى أيضا تفهم على أساس تهديد أمني لها ، لتتشكل دورة ما يسمى **"بالمأزق الأمني"** التي تتسم بالديناميكية وسرعة الإنتشار ولذلك نفهم بأن المعضلة الأمنية لا تنشأ بين الدول المتنازعة والمتصارعة فقط بل بين جميع وحدات النظام الدولي الفوضوي .

وتتسم الواقعية الجديدة بقصور الأطر التعاونية :أي أن في ظل إستحكام المعضلة الامنية تظل الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحسب الواقعيون الجدد تأخذ نفس المنحنى الذي سلكته في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرون ، ذلك أن السياسة الدولية لم تشهد تحولات عميقة على مستوى طبيعة النظام الدولي خلال هذه الفترة وبالتالي فإن مفهوم الأمن وكممارسة سيظل مرتبطا بل وأسيرا للأطر التحليلية المفسرة للمعضلة الأمنية .

وما يعزز هذا الطرح هو صعوبة تكريس أسس تعاونية فعالة خصوصا مع ترسيخ مضامين المأزق الأمني كالشك وإنعدام الثقة وزيادة حالات اللايقين وردود الفعل السلبي وغيرها من

[13]– جون بيليس ، ستيفن سميث ، عولمة السياسة العالمية ، الإمارات ، مركز الخليج للأبحاث ، ص 418 .

المفاهيم التي يمكن أن تساهم في تعزيز حالات إنعدام الأمن على المستوى الدولي بالإضافة إلى ذلك هناك نقطتين مهمتين في تعطيل مسارات التعاون الدولي :

- مسألة الغش وإنعدام الثقة .
- مسألة المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة.

ولأن النظرية التي لا تملك أدوات التغير والتكييف لا تملك بالضرورة ميكانيزمات الهيمنة والبقاء ، حاولت الواقعية الجديدة إحداث المزيد من المحاولات الفكرية والعلمية لتصميم إطار دقيق للدراسات الأمنية ولعل ما يربط هذه المحاولات هو إنطلاقها من مسألة المعضلة الامنية في بناء تصورات معدلة كما جاء به باري بوزن أو بديلة كتلك التي قدما تشارلز غلاسر charles glaser الذي قدم صور للسياسة الدولية مغايرة لتلك التي قدمها مفكرو الواقعية الجديدة من أمثال والتز وجون مير شايمر mear cheimer من خلال بحثه في أساليب تعزيز التعاون الدولي بين الدول كبديل لحالة الصراع المستمر وغير من إنطلاقه من إفتراضات الواقعية البنيوية الجديدة بإعتماده على النظام الدولي كمستوى للتحليل.

ولأجل ذلك يصنف على أنه من الواقعيون الجدد إلى أن غلاسر إهتم بحالات التي تتيح ضمان الأمن في بيئة ليست تنافسية وعليه فإنه يرى بأن الأمن ليس حالة مجردة كما صورها الواقعيون بمختلف إتجاهاتهم ، إنما هو قيمة مشروطة لفهم الوضع الدولي بغية إدراكه وعليه فالدراسات الأمنية ليست ميدان مجردا بذاته عكس الشكل الذي تعاطى مع الواقعيون ، وإنما هو إطار تفاعلي مبني على أسس التحول في السياق الدولي الذي يفرض تحولات عميقة تمس جوهر الأمن ويفرز متغيرات تؤثر في الأطر العلمية لتحقيقه.

لذلك فهو مفهوم متغير مرتبط أساسا بتحولات البيئة الدولية ومن هنا جاء مصطلح الواقعية المشروطة contingent realism كتمييز لأصحاب هذه الأفكار عن باقي الواقعيين ، ويرى شارلز بأن خلافه للحكمة التقليدية فإن النزعة العامة القوية للخصوم في

التنافس ليست نتيجة منطقية حتمية للإفتراضات الأساسية للواقعية البنيوية.

وقد عدد ثلاثة أسباب رئيسية لفشل التصور الأمني للواقعية الجديدة[14]:

1- ترفض الواقعية المشروطة نزعة المنافسة المتأصلة في نظرية الواقعية الجديدة ، حيث أن سلوك الدول ضمن عالم تتسم فيه العلاقات الدولية بنزعة العون الذاتي لا يعني بالضرورة أن الدول مقدر عليها المنافسة الدائمة المؤدية للحروب ، وكمثال على ذلك فظلت الدول سبعينيات وثمانينيات القرن 20 ، التعاون بدلا من مواجهة أخطار الإنخراط في سباق التسلح.

2- رفض التأكيد المستمر للواقعية البنيوية على مسألة المكاسب النسبية ، حيث أن هناك من يحاجج بأن الدول كثيرا ما تلجأ إلى التعاون حصرا بسبب المخاطر التي تقترن بالسعي وراء المزايا النسبية ، يشير البعض إلى أنه من الأفضل أمنيا في غالب الأحوال قبول التكافؤ التقريبي بدلا من السعي لتحقيق أقصى المكاسب.

3- إن التأكيد على مسألة الغش ينطوي على المبالغة وقد جادل شيلنج shellingوهالبرين halprin ، بأن يمكن الإفتراض بأن الإتفاقية تترك إحتمالا لحدوث الغش هي إتفاقية غير مقبولة حتى وإن كان الغش قد يؤدي إلى مكاسب إستراتيجية ، فالأخطار التي ينطوي عليها الحد من الأسلحة قد تكون مقبولة أكثر من الأخطار التي ينطوي عليها سباق التسلح .

ومع نهاية الحرب الباردة وظهور ما إصطلح عليه على أنها النهضة التي مست الدراسات الأمنية وكنتيجة كإقحام الفرد في الدراسات الأمنية وقبل الوصول لبناء صورة كاملة للأمن فالواقعيون الجدد لم يتقبلوا في البداية المساس بقدسية الدولة كفاعل رئيسيووحيد ولا ينازعها فواعل آخرون في المستوى الأمني , رغم أن المتغيرات الدولية في تلك الفترة كانت تسير بقوة نحو

[14] – جون بيليس ، ستيفن سميث ، المرجع السابق ، ص ص 421 ، 423 .

التأكيد على تراجع أمن الدولة مقابل صعود أمون أخرى فرضت نفسها بقوة على أجندة البحث في دراسات الشؤون الأمنية .

وكنتيجة لهذا الإختلاف النظري داخل مقاربة نيو واقعية من جهة وضغط التحولات الدولية في العمق من جهة أخرى فقد كانت هناك تساؤلات لإعادة النظر في العلاقة بين مكانة الفرد والدولة في رسم معالم الخريطة الأمنية الجديدة على المستوى النظري[15].

وولد كل هذا الحراك النظري الواقعي بروز مقاربة معمقة تقوم على التعاون والتضامن حيث الحاجة لبحث نظري جديد يتكيف مع المستجدات الأمنية الجديدة[16].

ومن هذا المنطلق أعطيت للباحثين والدارسين الفرصة لتناول مفهوم الأمن بعيدا عن نظرية توازن القوة وغيرها من أدبيات الأرثودوكسية في هذا الحقل وقد ترافقت هذه المراجعة مع بروز مسائل مهمة في الشؤون الدولية مثل العولمة وزاد النقاش حول إمكانية إستمرار فهم الأمن بأبعاده التقليدية ، وهو البحث عن مقاربة أمنية أكثر نضجا وتكيفا مع المعطيات البيئة العالمية الجديدة ، تماشيا مع الثروة في مجال الإعلام والإتصال والحراك التكنولوجي الرهيب وزيادة على ذلك زيادة نمط جديد للتبادل الإقتصادي وخلق ظروف غير متوازنة بين أطراف العالم المختلفة، وإتساع الفجوة بين الدول المختلفة وهي التي كانت تعاني في الأصل .

وبالعودة إلى تناول أدبيات التي إهتمت بالدراسة المفهوماتية لظاهرة الأمن فقد إستعمل الأمن من طرف ولوكرتيوس lu cretius للإشارة إلى حالة الشعور بالحرية من التهديد ومنذ القرن ال16أصبح يستعمل هذا المفهوم في إطار الأمن العامsecurity publical

وحسب مؤرخ كوز الذي إعتبر ان تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى مفهوم التأثير وتطور في القرن ال17 كمفهوم معياري

[15]- gzeslaw mesjasz "security as an analtylcal concept " paper presented at the 5th pan eourpeon conference on international in the hogue , 9-11 sep 2004 , p6.

[16]-Ibid , p 18 .

مطبق على أمن الفرد، ونعني به الحماية الإجتماعية والأمن الداخلي للدولة (شرطة) والأمن الخارجي لها (القوات المسلحة)[17].

وتقود كل هذه المعاني إلى الشعور الذاتي والجسماني بالأمن والأمان ، والحالة الموضوعية والمساواة والوضعية القانونية لهذه المفاهيم تأثرت بالنقاش الحالي حول الأمن في العلوم الإجتماعية ومن منظور الفلسفي فالنقاش الأمني الراهن يدور حول رقابة المجتمع وحمايته من الأضرار المجهولة ، لتصبح مقررة وواضحة حسب المعايير الثابتة والمشتركة فهذا التصور الجديد الذي يشير إلى الأفراد والجماعات ومطالب بحمايتهم عن طريق الشرطة والإجراءات السياسية يجسد مفهوم الخطر الإجتماعي ، فالتوسيع في مفهوم الحرية يقابله تمدد في مفهوم الأمن وقد تم تناول لأول مرة مفهوم الأمن الإجتماعي عام 1948 في القانون الدولي الإنساني, ومنذ ذلك الحين إعتبر الأمن كقيمة سياسية في الفكر الغربي والعلوم الإجتماعية وله معنى مستقل ومرتبط بالقيم الفردية والمجتمعية للنظام ، فتعبير الأمن الإجتماعي كما سنتناوله في المباحث اللاحقة في صورة المقاربات الأمنية الما بعد وضعية يتبين لنا أن المفهوم كان غامضا ومرنا في البداية ، وقد أشار "ولفرز" إلى جانبين في مفهوم الأمن حيث أن المعنى الذاتي يشير إلى غياب الخوف على القيم المستهدفة ، ومن جهة أخرى فحسب منظور المقاربة الإجتماعية في العلاقات الدولية عند ألكسندر ونددت ،فالأمن هو نتاج التفاعل الإجتماعي والسياسي حيث تكون القيم الإجتماعية والمعايير الهوياتية الإجتماعية العادة المتفاعلة بشكل تذاتاني intersubjective أو بمعنى آخر الأمن ما تصنعه الدول .

خامسا: مفهوم الامن الوطني حسب الطرح الواقعي:

يرى تيري بلزاكفي بحثه حول الأمن: أن هناك ثلاثة عوامل غيرت بشكل عميق مدلول الأمن وأثرت في طرق التحليل المرتبطة به في السنوات الأخيرة :

[17]-bill mcsweeny "secutity identity "cambridge university press 1999 , p16 .

- تراجع السيادة الوطنية.
- تأثيرا لأوضاع الخارجية عل الواقع الوطني بحكم الترابط والتأثرات المتبادلة.
- تزايد النزاعات ومواطن الاضطرابات في المشهد الدولي.

وانطلاقا من ذلك برزت الحاجة إلى مراجعة المفاهيم والسياسات الأمنية وتحليلها بما يتلاءم والاحتياجات والمتطلبات الجديدة مضيفا أن ((تحديد مفهوم الأمن)) ، أضحى أمرا صعبا لا فقط كعدد القطاعات الاجتماعية التي يتصل بها، وإنما للصبغة الإيديولوجية التي أصبح يكتسبها. فالبعد الإيديولوجي رفع من درجة الاهتمام بهذا المفهوم إلى درجة أصبح بمقتضاها قضية مطروحة للنقاش في عدة دوائر وعلى عدة مستويات اما ((ايس سيهان AYSE CEYHAN) [18] فقد اشار الى أن ألأمن اصبح له حضور في مختلف متطلبات الحياة اليومية للمواطنين إلى درجة تجهل مسألة مراجعته طبيعية وضرورية طارحا عدة تساؤلات على الجهات المختصة تتعلق بالحلول الممكن اعتمادها لمزيد دعم مقتضيات الأمن ، ومن ذلك أفضت المفاهيم المترجمة والجهات المنتفعة ، والقطاعات المعنية والمخاطر المحتملة وهل على الجهات المسؤولة الاهتمام بالممارسات والتقنيات الأمنية أو الأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية أو غيرها[19]

وبحسب رؤية ((تيري بلزاك)) فإن الاختلاف في تحديد المفهوم لا يمنع من القيام بمبادرات جديدة ان ينطلق في مقاربته التوفيقية من قراءة تاريخية حيث يبين الشعور بالأمان والطمأنينة وغيرها من المعاني المسندة للأمن الواقعي التي لم تفرض إلا لاحقا ، وذلك خلال القرن 20 حيث استعملت كلمة الأمن في الدول الغربية لتفيد الشعور بالأمان ثم لتدل على الشعور الشخصي بالأمن في حين استعملت كلمة السلامة لتفيد الواقع الموضوعي

2-Ayse ceyhan « analyser la sécurité» dans cultures et conflits n 31-32-1998.p 39.62

3- claude favre de vaugelas.Remarques sur la langue française. Paris 1934 p44

للأمن ، وفي ذلك تطوير للفظ الذي جمع المعنيين لفترة طويلة وسبق استعماله منذ القرن .

فقد بين ((كلوريد فافردي فوكس CLAUDE FAVRE DE VAUGLASأن الأمن يختلف عن السلامة أو التأمين أو الثقة، فيما شرح ((ريني ديكارتréne decartes)) وأن الأمن عندما يكون في أعلى درجاته يبعد الخوف وبالتالي تتغير طبيعته فيصبح تأمينا ، وعموما فالأمن ((كمحور أساسي في التقاليد الليبرالية)) أصبح شرطا لقيام الدولة [20]على اعتبار أن امن المواطن لايمكن تحقيقه إلا إذا توفر الامن للدولة نفسها، وأضاف ((جان جاك روسو[21] أن الأمن قضية أساسية ترجع مسؤوليتها وإيجاد الحلول الملائمة لها لهياكل الدولة .

وحسب ايس سيهان فإن مفهوم الأمن تناغم ولفترة طويلة مع الفكر السائد لحماية ((الدولة –الأمة)) وانحصر في مجالين الحماية والدفاع، وتدعم هذا الخيار مع المدرسة الواقعية – كما اكدنا سابقا–و التي جمعت بين معاني الأمن والقوة وأعتبر الأمن نتاجا للقوة ومؤشرا لنجاح الدول في سباقها في مجال التسلح ، كما بين أن هذا التمشي ضعيف وفي حاجة للانفتاح على مجالات أخرى ، فالأمن له اتصال بالذات والوجود والمعرفة والعلاقات البشرية والنظام.

وتناول ((مايكل ديليوم)) في كتابه((سياسات الأمن)) هذه الابعاد مبينا أنها تشكل الدعائم الأساسية للسياسة الأمنية المعاصرة ، محللا أن الطرح التقليدي الذي أستطاع مسايرة مرحلة ما بعد الحرب وفرض نفسه خلال حقبة القطبين، يواجه منذ السبعينات مظاهر العولمة ونتائجها الشيء الذي أفرز قراءة جديدة للعالم وضعت الطرح التقليدي محل

1-Réné decartes , kes passions de lame (art166) œuvres et lettre paris 1952. P 775.

2-Jean jacques rousseau : du contrat social : œuvres complétes .editeur.

تساؤل خاصة في ما يتعلق بإمكانية تواصل تصور المن كمسألة دفاع واستراتيجيات، مشكلا بذلك منعرجا مهما في تعميق وتوسيع المفاهيم بداية من الثمانينات ، ويرجى ((الباري بوزان)) السبق في المبادرة بإثارة أولى التساؤلات حول العلاقات التي تربط الأمن بالدفاع ومحاولة بناء مفهوم جديد للأمن الوطني ، حيث أكد في كتابه ((الدول والخوف)) الصادر سنة 1973 م ان الأمن لا يجب ان يقتصر على الأمن الوطني (أمن الدولة) بل يحتاج إلى التوسع [23] ليشمل قطاعات وأطرافا أخرى عسكريةوسياسية واقتصادية وبيئية وكذلك الهوية ،وهو ما تجسمه الرسوم المتعلقة بالدراسات الأمنية ، الهوية التهديدات الوطنية والشخصية).

وقد ساعد هذا المدخل الذي حققه في توسيع مجال الدراسات الأمنية لدى الباحثين وخاصة ذوي الإتجاه الدولي في توجيه اهتماماتهم إلى قطاعات أخرى اقتصادية ، وبيئية وديموغرافية وغيرها ، وأضاف هرفي موردات عبر ((رؤيته للدفاع والأمن)) أن العالم وحسب تقديره ليس أمنا على النحو الذي يتبادر للأذهان ، فاندثار الحدود فتح الباب أمام التهديدات والمخاطر وولد احتياجا متزايدا للاستراتيجيات واهتمام بتحسين القدرات لافتا النظر إلى تداعيات الانفجار الديموغرافي وتطور نسق الهجرة وتزايد عدد الفقراء ، والانحباس الحراري وما نتج عنه من تغير في المناخ وتزايد في الكوارث الطبيعية وما رافقها من مأسي ومتاعب تخص ملايين الأشخاص.

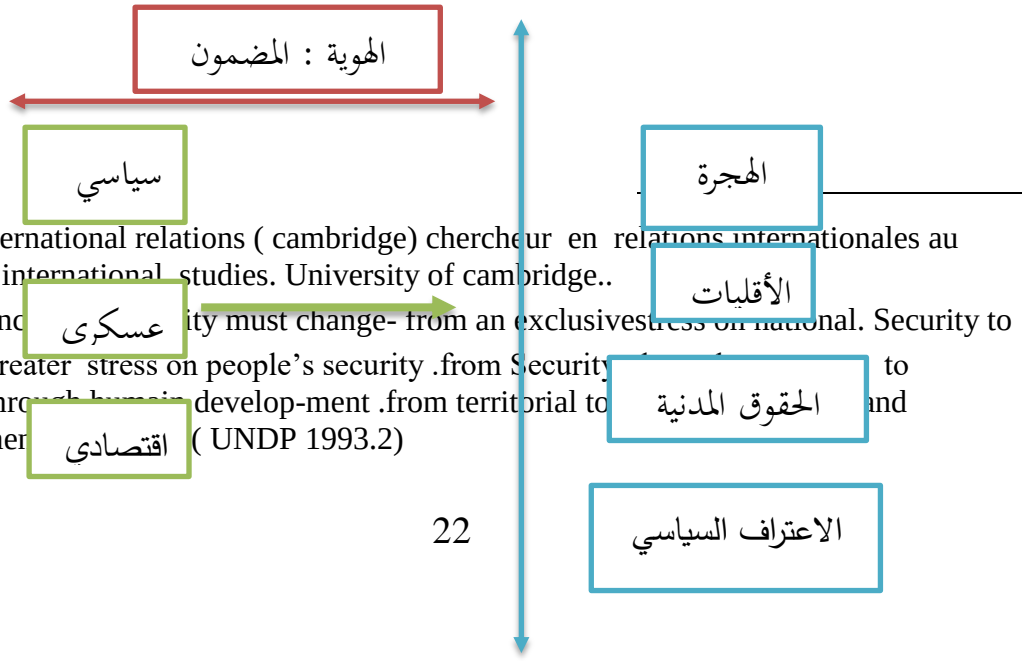

3-Phd international relations (cambridge) chercheur en relations internationales au centre of international studies. University of cambridge..

1-The conc ity must change- from an exclusivestress on national. Security to a much greater stress on people's security .from Security to securitythrough humain develop-ment .from territorial to and environmer (UNDP 1993.2)

شكل 1-1 :القطاعات الأمنية وإشكاليات الهوية

التهديدات		عنف بدني	
	نزاع عسكري		
الأمن الإنساني	الأمن الشخصي	المواطن	الجهات المستهدفة
الأمن الشامل	الأمن الوطني	الدولة	

جدول رقم 1-1 : التهديدات ومتطلبات الأمن (24)

ولتحديد المهام الدفاعية في ضوء المخاطر المذكورة ، طرح عدة تساؤلات كمدخل لإثراء الحوار، لماذا الدفاع؟ هل هو لحماية المواطن على التراب الوطني عبر مهام دفاعية بحتة أو للمساهمة في مهام الأمن العام، أو للتدخل خارج حدود الوطن لمعالجة أزمات أو للمشاركة في تخفيف حدة بعض التوترات الأقيليمية ، وأخيرا كيف يمكن تأمين مهمة الدفاع عن المصالح

(1) Ayse ceyhan.op.cit.p25

الإستراتيجية للبلاد وخاصة منها تأمين موارد الطاقة الإستراتيجية.

ووفقا لذلك تعددت مبادرات الدراسات الأمنية ومن أهمها : دراسات ((أول وايفر)) ومدرسة او فريق ((كوبنهاجن)) وميخائل ديليوم والكتاب المنضوين تحتتعريف((الدراسات النقدية للأمن)) -كما سنرى هذا في المباحث اللاحقة -فقد استأنس (وايفر)) بأبحاث ((بوزان)) وطور نظرية أمن الهوية ضمن الأمن المجتمعي (الذي يختلف عن الاجتماعي) مع ما تحمله كلمة (Sociétal) وعدم انسجام مع المضمون حسب المختصين، واعتمد ((ميخائيل ديليون)) على أبحاث (هايديغر) حيث اخضع التحليل الأمني إلى قراءة مزدوجة فلسفية وسياسة ، أما فريق ((كوبنهاجن)) الذي يتميز بتعدد مذاهب الباحثين لديه فقد عبر صراحة عن تخيله عن المفهوم التقليدي للأمن والعمل على جبهة عريضة من محاور الاهتمام بحقوق الإنسان والتنمية والتحرر وعلاقة الأمن بالنظام السياسيو الوطني .

وحول منطلقات الأمن الوطني تقدم الدراسات المتخصصة استنادا لبحوث ((تييري بلزاك) ثلاث نظريات حول ظروف اعتماد تعبير الأمن الوطني:

– النظرية الأولى :

وترجع إلى ((هيلقا ها فندورم)) [25]حيث اعتبر الأمن الوطني نتاجا طبيعيا للتنظيم المؤسساتي التدريجي الذي عرفته الدولة ذات السيادة وذلك منذ القرن السابع عشر.

– النظرية الثانية :

تعود إلى ((غرنست ماي)) [26] وتقضي بأن استعمال نظرية الأمن الوطني يندرج ضمن منظور سياسي يهدف إلى حماية وتعزيز سيادة الدولة خصوصا بعد الحرب العالمية

1-helga haftendorn.((the security Puzzle .theory-building and dis- cipline –building in international security))international studies quartely .vol.35 N°1 mars 1991. P3.-17

2-ernest May .((national seecurity in american history)) (eds) rethinking america's ecurity : beyond cold war to new world order .new york .norton.1992. p 235

الثانية

النظرية الثالثة :

فهي أمريكية وترجع لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية بملف الأمن الوطني كتعبير من الجهات المسؤولة عن عدم قناعتهم بالدراسات الدفاعية المنجزة ومحدودية إطارها ، ورغبتهم في تعزيز الأنشطة الدفاعية في جميع مصالح الدولة ووضع السياسة الخارجية في إطار جديد يتعدى الأنموذج التقليدي ((المصلحة الوطنية))

وانسجاما مع هذه الرؤى طرحت عديد المفاهيم نذكر من أهمها :

- الأمن الوطني هو قدرة الأمة أو الشعب على متابعة مصالحه الوطنية بنجاح في أي اتجاه يريده.
- الأمن الوطني هو القدرة على الصمود تجاه أي اعتداء خارجي.
- الأمن الوطني هو جانب من سياسة الحكومة ويهدف أساسي إلى خلق ظروف وطنية ودولية ضامنة لحماية وتنمية القيم الوطنية ضد خصوم حقيقتين أو افتراضيين.
- الأمن الوطني هو تقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات ، وهو انعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم لأي اعتداء.
- ويعد التعريف الذي قدمه أرنولد وولفرز سنة 1952 م الأقرب للفكر الجاري حيث يرى أن ألأمن الوطنيكالمفهوم معقد يتوجب تبسيطه عبر الإجابة عن التساؤلات التالية :

الأمن لفائدة من ؟ ولأي قيم ؟ وتحسبا من أي مخاطر أو تهديدات؟

فالإجابة عن التساؤل الأول تستوجب تعريف الجهة المنتفعة (مواطن دولة ، مجموعة

إقليمية ، منظمة دولية ..) في حين يحتاج التساؤل الثاني إلى تحديد القطاعات المعنية (اقتصاد ، سياسة ، بيئية ، اجتماع..) وخصوصا بيان القيم والمكتسبات المستهدفة في مختلف القطاعات المتصلة بالمجالات المذكورة ، ويلخص الجدول التالي أبرزها :

المرجع	الشخص	المجموعة	الدولة	العالم
المضمون	الرفاه	الهوية	السيادة	منظومة بيئية

جدول 1-2: المتطلبات الامنية حسب الأطراف (27)

وعموما فإن الأمن الاقتصادي يهتم بقدرة الدولة على تأمين المواد الإستراتيجية والضرورية لدعم قوتها وضمان رفاه شعبها ، أما الأمن البيئي فيتصل بنوعية الحياة وسلامة المحيط ضمانا لتواصل الحياة السليمة وحق انتفاع كل إنسان بذلك ، فيما يتجه الأمن السياسي إلى الاستقرار الإيديولوجي والمؤسساتي والهيكلي للدولة، وكذلك الميدان العسكري خاصة فيما يتعلق باستعمال القوة كلما اقتضى الأمر ذلك على ان يشمل الأمن المجتمعي المحافظة على الخصوصيات اللغوية والثقافية والدين والهوية والتقاليد عموما.

ان تأمين مسؤولية الأمن الوطني رهين نوعين من العوامل : العوامل الخارجية والداخلية والتي يشكل التوازن بينهما لب السياسيات الأمنية ، فالإطار الخارجي يبقى مصدر قوة لتوضيب وتأهيل السياسيات الأمنية ومصدر تعاون مع أطراف حليفة ، فيما يتيح الإطار الداخلي فهم واقع الاختلافات والتفاعلات بما يساعد على تحديد الخيارات التي يمكن للدولة اعتمادها.

العوامل الخارجية : يؤثر النظام الدولي في سياسيات الأمن حسب ثلاث طرف مختلفة

1- كشف القضايا الأمنية المحتملةوالناجمة عن هيمنة الإستراتيجية الهجومية داخل

1-Ayse ceyhan . op.cit.p 12

النظام الدولي ، كتأثيرات التواصل الجغرافي لعدم استقرار بلد مجاور.

2-تدارس إمكانية توسع دائرة التهديدات واحتمال انتشارها عبر التعرف على القدرات العسكرية للدول المتعادية من طرف الآليات المختصة.

3-تدارس مختلف الردود الممكنة للمخاطر المطروحة للاستعداد لتنفيذ خطة طارئة وفقا للإمكانيات.

العوامل الداخلية: تختلف القوة الوطنية من دولة غلى أخرى وتتفاوت القدرات وفقا لذلك في اعتماد سياسة أو مجموعة سياسات أمنية ، وتستند القوة الوطنية إلى :

1-الموارد المادية وغير المادية المتاحةداخل التراب الوطني والتي تخضع للمقومات الاقتصاديةوالديموغرافية والجغرافية والتكنولوجية.

2-قدرة الدولة على توظيف هذه الموارد لتأمين سياسات ملائمة للاحتياجات الوطنية.

3-قدرة هياكل الدولة على التصرف في المتطلبات رغم الموارد الوطنية المحدودة.

فالقوة الوطنية تستند إلى التوافق الاجتماعي ،ذلك أن البلدان التي تنزلق بها الأحداث إلى درجة حصول شرخ اجتماعي لديها تضع نفسها أمام مخاطر داخلية وخارجية في نفس الوقت.

المرحلةألأولى:**دراسة المحيط**		
المرحلة الثانية: **تحليل التهديدات**	تحليل المعوقاتالتعرف على قدرات الهياكل ألأمنية	تتطلبالخطة الوطنية التنسيق الكامل بين الجهات المعنية لتوفير السلامة والأمن للدولة والمواطنينبمايتماشى

		ومتطلبات التنمية
المرحلة الثالثة: **ضبط إمكانيات المواجهة**	**المرحلة الرابعة:** اعتماد منظومة تنسيق ومراقبة	**المرحلة الخامسة:** صياغة إستراتيجية أمن وطني

جدول 1-3: منهجية إعداد إستراتيجية الأمن الوطني (28)

المطلب الثاني : التصور الليبرالي للأمن :الشراكة من أجل السلام والأعتماد الأمني المتبادل :

1-الليبيرالية البنيوية :

إقترن هذا الإتجاه بكتابات مايكل دويل michael doyle و بروس راست bruce russetمن خلال تأكيدهما أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي لأن إنتشار الديمقراطية وترسيخها على مستوى الدول وأيضا على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم، الذي يفتح المجال أمام المسارات الجديدة للسياسة الدولية وتكون الصفة التعاونية سيمتها الرئيسية بعكس حالة الصراع الدائم الذي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها كانط kant بأنها الحالة الوحشية التي لا تخضع إلى أي قانون.

ومن هنا تبرز كتابات إيمانويل كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الإتجاه،فكان في كتابه "مشروع السلام الدائم"يحاول أن يبين أن السلام يمكن أن تتوفرله بعض الشروط مثل بداية

1-Manuel OCDE CAD sur la réforme des systémes de sécurité .2007.p15

التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة وفعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى،وبني الإستناد الأمني لهذا الإتجاه إستنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطي ، والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تذهب إلى الحروب ، وهي الفكرة التي تبناها وودرو ويلسون مع بداية القرن العشرين لتفادي إندلاع الحرب العالمية ، فوجود سند داخلي للسلام والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومة والتمثيل الغير المحيز لمصالح خاصة وتحمل متكافئ للأعباء في تنظيم السياسة يؤدي كل هذا إلى تلاشي إندلاع النزاعات بشكل حتمي[29].

إذا أخدنا أفكار مايكل دويل mechael dole فنجده يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة إيمانويل كانط لعام 1795م المعنونة بالسلام الدائم " perpelual peace " إذ يشير دويل إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط بخصوص الأمن الدولي:

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الإلتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان.
- الترابط العابر للحدود الوطنية.

هذه العناصر تفسر إتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية,[30]والحقيقة أن دويل لم يتجاهل الإفتراضات الأساسية للواقعية ،بل على العكس منذ ذلك فقد حاول الإنطلاق منها لتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل العلاقات بينها خاضعة لمنطق القوة والصراع.

لذلك نجد أن نهج السلام الديمقراطي مثل غيره من الإتجاهات الليبرالية الأخرى ، أسست

---

[29]– غضبان مبروك ، مدخل إلى العلاقات الدولية ، الجزائر ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، ص 335.

[30]– جون بيلس ، ستيفن سميث ، المرجع السابق ، ص 428 ، 430 .

أفكاره على حقيقة أن التوظيف الواقعي للسياسة الدولية ظل قاصرا ، لأنه يتعامل من جهة مع الفوضى بشكل مطلق مهملا لبعض صور التضامن الدولي ، كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خاطئ ، أي دون الأخذ بعين الإعتبار تلك الإعتبارات و التمايزات الموجودة فعلا بين الوحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى السلوكات.

ومن هنا جاء تقديم الأسس الكانطية كمعيار للتصنيف بين الدول نسبة إلى ديمقراطيتها ، فإنعدام هذه المعايير في الدول غير الديمقراطية-غير الليبرالية- تجعل سلوكها الدولي نزاعا وميالا إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي ، ذلك أننا نكون أمام بيئة دولية واقعية ، أي أنها تتسم بالصراع المستمر.

ويركز المنظور الليبرالي البنيوي على العلاقات والمجتمع وأثرهما على السياسة العالمية وهو يقوم على ثلاثة إفتراضات:[31]

- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني والغير دولي يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.
- كل مؤسسات السياسة بما فيها الدولة ، الأمة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمهما.
- سلوك الدولة الذي يعتبر محددا المستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس طبيعة وشكل مقاصد الدولة وخياراتها ، من هنا يمكن إستخلاص مبررات تباين النماذج التفسيرية الليبرالية لحالتي الصراع والتعاون الدوليين إستنادا إلى الجوانب التي يتناولها كل نموذج بخصوص العلاقة بين الدولة والمجتمع فكثيرا ما يفسر العلاقات بين الدول إستنادا

[31]- أندري مورافيسك "الإتحادية والسلام : منظور ليبرالي – بنيوي" ، تم نقله من الموقع يوم 2013/10/19 على الساعة 15:35. http:3w.geocities.com/odel zeggogh/morour.html

لتحالفاتها الإستراتيجية أكثر منها إلى حالة التجانس الديمقراطي،لأننا قد نشهد في الجهة المقابلة صور إنعدام الحرب بين الدول المتباينة ديمقراطيا ومؤسساتيا في حالة ما إذا كانت تتمتع بالتاريخ المشترك أو بالتقاطع الإستراتيجي الذي يضمن للدول تحقيق مصالحها القومية بغض النظر عن مؤشر التوافق الليبرالي ، وهذا ما يمثل سندا للدعاوي الرافضة للتصورات الأمنية لهذا الاتجاه.

إلا أن هذا لا يمنع الحالة الطبيعية في تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها في فترات تتعارض المصالح دون اللجوء إلى إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها ، لأن المعايير المشتركة المؤسساتية تقييد حالة تصعيد بين الديمقراطية التي من المعروف أنها تلجأ إلى تسوية منازعاتها عبر أطر التفاوض والوساطة وأشكال دبلوماسية سلمية أخرى.

لذلك يرى دويل بأن من فوائد الديمقراطية أنها تعالج الخلافات قبل أن تحول إلى نزاعات دولية وهنا يتقاطع أصحاب هذا النهج مع مفهوم الفوضى الناضجة كما طورها باري بوزان,[32]ونفهم من ذلك أن الفرضية الديمقراطية تقوم أساسا على توافق ألقيمي المؤسساتي لتبديد التعارض ألمصلحي بين الديمقراطيات بمنطق تفسير السياسات الأمنية للدول والحالات التي تقدم فيها على أن الحرب تصبح وضعا استثنائيا لدي الليبراليين .

أما "بروس راست" فهو يطرح نموذجين مهمين في تفسيره للحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الدولي وهما:[33]

-النموذج الثقافي المعياري :الذي يقوم على عدم استعمال العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية ويفترض أن يصنعون فى حسبانهم أن صانع القرار في الدولة الأخرى سيسلك نفس النهج نتيجة لحالة التوافق المسبق.

[32]- John m boyles and Steve Smith, the globazation of world politics : an introduction to international oxford university press , 2000 , p 309.

[33]-Chris Brown , understanding international relations , p 211.

-**النموذج الهيكلي المؤسساتي** : وهو يركز على أنظمة الضوابط والتوازن في تعطيل قرارات اللجوء إلى القوة والعنف ، لأن صناع القرار في الديمقراطيات بحاجة إلى الحصول على موافقة الشعوب قبل إتخاذ قرار الحرب، لقد ميز الليبراليون البنيويون بين ثلاثة صور من الليبرالية :

-**الليبرالية التجارية** : تركيز على الإعتماد المتبادل الإقتصادي .

-**الليبرالية النيابية** : تركز على التمثيل النسبي .

-**الليبرالية المثالية**:الإعتماد على درجتي التطابق والتعارض في القيم الوطنية ومدىتوجيهها لسلوكيات الدولة على المستوى الدولي.

وتفيدنا الدراسة للعلاقة بين المجتمع والدولة كما قدمها الليبراليون ، في أنها تقدم لنا أدوات تحليلية مغايرة لتلك التي إستخدمها الواقعيون(التقليديون والجدد)فهي تولي الإهتمام لمتغير النسق الداخلي للنظام السياسي ومدى تأثيره و تمثيله كبديل متغير القوة، وحتى وإن لم ينكر أنصار السلم الديمقراطي قيمة متغير القوة الذي يحرك إستراتيجيات الدول بما فيها الديمقراطية ، إلا أنه يصبح أقل قدرة على تفسير في الحالات التي تتوزع فيها القوة بشكل متساوي بين الدول حيث تصبح المعايير والمؤسسات الداخلية لها بمثابة الضامن الوحيد لإيقاف المعضلة الأمنية وتحقيق أطر التعاون التي تعمل على تعزيز الأمن والسلم الدوليين .

لقد أخذ هذا النمط من التحليل مصداقية كبيرة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة التي أخد عدد الدول الديمقراطية فيها يتزايد بشكل كبير إضافة إلى النهج الإحصائي الذي اعتمدته لقياس حجم النزاعات التي تكون بين دول ليبرالية في استقصاء لفرضيات مذهب السلم الديمقراطي.

ولكن هذا الإنجاز لا يخلو من بعض الانتقادات خاصة وان "روسيت Russet"ذاته وهولبيراليبنيوي يتحدث عن الحالات الاستثنائية التي تتهدد فيها فكرة لا" تحارب الديمقراطيات

"حيث يسمى روسيت ، هذه الحالات بمواطن الاقتراب من الخطأ عند إصابة الهدف وميز بين:[34]

1-الليبيرالية المؤسساتية :

مما لاشك فيه أن التصور الواقعي للأمن الدولي قد أهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب لأن ذلك مرتبطا أساسابالفرضية الواقعية التي تقر بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعيعن السلوكيات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية ، فالبناء التحليلي يجب أن يبني على الدولاتية statism لا على المؤسساتية institutionalism ، لأن هذه الأخيرة هينتاج للأولى فمدى تحالف الدول أو تصارعها سينعكس حتما على طبيعة عمل تلك المؤسسات الدولية.

لكن تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة نظريا وعلميا أفرزت اختبارا ومحكا حقيقيا للتصورات الواقعية لأن الوسط الأكاديمي وحتى السياسي صار حساسا ومشككا لكل ما هو واقعي،ومن ذلك فاهتزاز الإسهام الواقعي لقضايا وعمليات العلاقات الدولية كالأمن الدولي، هو إنعكاس آلي وحتمي لفشل القدرة التفسيرية للواقعية على تنبؤ بسقوط الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة.

فضعف تناولها لقضايا السياسة العالمية هو من ضعف تنبئها لمستقبل السياسة الدولية وهذا ما يطرح إشكالية كبرى في نظرية العلاقات الدولية حول مدى مصداقية الإستناد إلى عدم القدرة على التنبؤ بحدث مهم للحكم على فشل نظرية تفسيرية expla amatory theory .

وعلى ضوء ماتقدم، تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في

[34]-Bruce russet , grasping the democratic peace principles for a post cold war , Princetion university press , 1993 , p 14 .

تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخليوغيرها ، أصبحت ما تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية.

وقد تعزز**الطرح الليبرالي المؤسساتي** خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الإندماجية كالإتحاد الأوربي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة ، مع أن نهاية الحرب الباردة كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الإنقراض والزوال ، وعلى إعتبار أنها تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكننا شهدنا في مقابل إستمرار في التوجه التكاملي الأوروبي عبر الإتحاد الأوروبي توسعا متواصلا للحلف الأطلسي، وهذا بحد ذاته يعكس حجة نجاح النهج المؤسساتي وإعتماد على الشراكة من أجل السلام ، كما أن هناك رأي شائع ضمن الإتجاه الليبرالي المؤسساتي ظهر في ثمانينات وأوائل تسعينيات القرن العشرين من جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال تيموثي دن timothy dunne، يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم فإن العلاقات الدولية تشهد تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول.[35]

2-نظرية الأمن الجماعي :

هو تصور بديل للأمن القومي بحيث يقوم الأمن الجماعي وهو وفقا **لقولدستين،** يتمثل في تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسين في النظام الدولي قصد مواجهة أي فاعل آخر وقد وضع الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط** كما تم تناوله سابقا ،أسس هذا التصور قبل قرنين من الزمن ، عندما إقترح إنشاء فدرالية تضم كل دول العالم، حيث تتشكل غالبية

[35] – جون بيلس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص 226 ، 427 .

الدول الأعضاء لمعاقبة أية دولة تعتدي على دولة أخرى ، وهذا يعني أن الدول الأعضاء في منظومة الأمن الجماعي ستتعاون مع بعضها ضد أية دولة تسعى لتحقيق مصالحها الضيقة.

وهي الفكرة التي إستند إليها الرئيس الأمريكي **وودر ويلسون** في تصوره لعالم يسوده السلام وهو الذي قرر في ظل الصور المروعة لضحايا الحرب العالمية الأولى إنشاء عصبة الأمم لتعزيز السلام في العالم ،وقد صرح في جانفي 1918 بضرورة أن تقام العصبة على 14 ركيزة ستقود إلى نظام عالمي مستمر لما بعد الحرب ، بمافيها ضمان حق الإستقلال للبلدان الصغيرة التي كانت ضحية لنظام توازن القوى وإضافة إلى إنشاء منظمة دولية تشهد على إقرار الأمن كبديل لنظام توازن القوى.[36]

لكن لسوء الحظ فقد أدت الفاشية في كل من ألمانيا واليابان إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية ومنذ ذلك الحين لم يتمكن نظام الأمن الجماعي من فرض نفسه تاركا المجال **للأمن القومي** والتحالفات التي ميزت العالم خلال فترة الحرب الباردة ، على أن العديد من البلدان عملت في هذه الفترة على إنشاء منظمات للأمن الجماعي في مواجهة التهديدات بمختلف أنواعها ، وهذا ليس بهدف تعزيز أمنها العسكري فحسب بل الإقتصادي والثقافي أيضا، ومن بينها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي لا حقا وغيرهما ،بل أن الأمم المتحدة في حد ذاتها أنشأت في المقام الأول للعب دور منظمة أمن جماعي وذلك على الرغم من هيمنة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ومما سبق فإن الأمن الجماعي يؤدي نظريا وظائف :

1-الرد على أي عدوان أو أية محاولة لفرض الهيمنة ، ولا يتعلق الأمر فقط بالأفعال التي تستهدف بلدا بعينه.

2-يتم إشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء للصد المعتدي.

---

[36]- تاكا يوكو ياماورا ، المرجع السابق ، ص 5.

3-تنظيم رد عسكري ولا يترك للدول المنفردة تحديدا ماتراه إجراءات مناسبة تخصها وحدها.

ورغم وجود الكثير من العقبات في وجه تجسيد الأمن الجماعي ، إلا أن هذا التصور الكانطي لا يزال قائما وقد ثارت العديد من النقاشات حول هذه المسألة والتي تصاعدت حدتها مع نظرية السلام الديمقراطي التي فصلنا فيها في الورقة السابقة والمجموعة الأمنية المتعددة أو التعددية فضلا عن نظام الدولي الجديد الذي أفرزه سياسات مابعد الحرب الباردة، لكن ومهما إختلفت التسميات إلا أن هذه التصورات تشترك فينقطة واحدة وهي أن البلدان الديمقراطية لا تلجأ إلى الحرب ضد بعضها البعض.

ومع نهاية الحرب الباردة انساقت الدولة الأمة تدريجيا بعيدا عن تبني الصيغة القديمة للأمن القومي ساعية إلى إيجاد صيغ أخرى للأمن لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية كالأمن في الساحل الإفريقي مثلا إضافة إلى أزمات أخرى وتهديدات جمى التي تعتبر حساسة جدا للحياة الإنسانية، خاصة في ظل عولمة التهديدات.[37]

لفترة طويلة ظلت التحليلات الإستراتيجية هي المسيطرة على مواضيع الأمن ، وأعطت له أبعاد ومستويات من زوايا متعددة ، أبرزها مستوى الأمن القومي ،الإقليمي، الدولي غير أن دخول العلاقات الدولية في إطار التعددية من جهة وزيادة تشابك علاقات الإعتماد المتبادل من جهة أخرى قد أدى إلى تراجع دور التحليلات الأكاديمية الإستراتيجية حول الأمن وتراجعت إستمولوجيا بحث المؤسسة على المنهجية الكمية وعلى الإقتراحات المسبقة للفاعلين العقلانيين وفقا لنظرية اللعب بعد أن فشلت هذه الأخيرة في إعطاء شرح كمي حول "لماذا خسرت القوة العظمى في العالم" الولايات المتحدة الأمريكية في الفيتنام "[38]تاركا المجال

[37]- تاكا يوكو ياماورا ، المرجع السابق ، ص 6.

[38]-Helene viou " la reconcepulationde la sécurité dans les théories réaliste" centre d'études des politiques étrangers de sécurité , cepes université de Québec Montréal , 2000 , p 06.

للدراسات الأمنية التي إهتمت بالنقاشات والحوارات النظرية ، التي شكلت جمل العلاقات بعد الحرب الباردة ، لذلك أعطي لهذا التراجع سببان:[39]

-**فالأول**: هو عدم قدرة الإستراتيجيين الذين يعملون في مراكز البحث المتطورة ومتخصصة في التنبؤ بالحرب الباردة –كما ذكرنا سابقا- وعدم تقديمهم لأي إطار منهجي يسمح بفهم ومواجهة تحولات الوضع الدولي المتصارعة والمتجددة الأبتسمي"épistémique".

– الثاني:هو ظهور جيل ثاني من المتخصصين الأكاديميين في نهاية الثمانينيات كانت إهتماماتهم منصبة على العلاقات الدولية كحقل معرفي يهدف إلى خلق مجال بحث أكاديمي خاص بمسائل الأمن داخل إطار العلوم الإجتماعية، وهذا بالعمل في إطار شبكات إجتماعية وليس داخل مؤسسات جامدة مثل: rand corporation ، وبذلك إستبدلت الأولى بالثانية ، التي تبحث عن عقلانية وإعطاء معنى للدراسات الإستراتيجية دون تشكيل قطيعة تامة معه،إذ كونوا فرضيات توضيحية حيال كل الأحداث الدولية كالتراجع النووي،جذور التحالفات، نهاية الحرب الباردة وغيرها من الأحداث الدولية أنذاك.

إن الأسباب التي عجلت بظهور الدراسات النقدية في مجال الأمن هو بروز جيل ثالث من المختصين الأكاديميين في المجال الإستراتيجي والأمن كونوا النظرية النقدية في العلاقات الدولية وأسسو اطوحاتهم على:

1-تقديم نظرية بديلة للمقاربات الأنجلو-أمريكية المهيمنة في إطار إيستمولوجي أنطولوجي ومعياري يسمح بإعادة مساءلة "الحقيقة" التي عرضت من طرف ما وراء المنظور العقلاني.

2-تبيان أن تصنيف مفهوم الأمن في القوة العسكرية سيصبح إشكالية إذا أخذنا بعين

[39]- ibid. p 04.

الإعتبار بعض العناصر مثل توسيع دائرة الضغوطات على الخيارات الأمنية ،تطور التوجه **نحو الإعتماد الأمني المتبادل والإقليميةالأمنية الجديدة** ، التطور والتقدم الكبير في مستويات القوة التدميرية الذي أنتجه السباق نحو التسلح دون زيادة في مستويات الأمن .

3-تقديم إطار نظري ومفاهيمي متكيف مع المتغيرات الدولية التي طرأت منذ نهاية الحرب الباردة مثل:النزاعات البينية في يوغسلافيا ، سابقا وفي رواندا ، زائير ، وكذلك تهديدات الجديدة كالإرهاب الذي أصبح ظاهرة دولية أو عالمية تهدد دول العالم ،و قضايا الهجرة التي تخلق توترات عديدة كالعنف الإجتماعي والرهانات السيئة التي قد تنتج عنها النزاعات بين الدول ، إضافة إلى الإستهلاك المتناهي للموارد الطبيعية .

4-القدرة على معرفة التهديدات ومصادرها مثل الفوارق الإجتماعية ، الأزمات المالية، الكوارث الإيكولوجيا"البيئية" تراجع حقوق الإنسان,نقص وعدم كفاية الموارد الغذائية وغيرها, حيث إيستيمولوجيا ما وراء المنظور العقلاني لم تكن تسمح لهذه المفاهيم بالتكيف ، فإعتبرها جامدة لا تقبل التغيير.[40]

الحقيقة فإن الدراسات النقدية للأمن التي سيتم تناولها لاحقا قد أعطت أسس معرفية وفلسفية جديدة للأمن ، فمن يبحث عن بقاء الدولة إلى أمن يبحث عن بقاء الأفراد والشعوب ، بالضبط هو تحول العلاقة من العلاقة الهوياتية "نحن وهم" الحضرية إلى علاقات دولية جامعة "نحن الناس" ، أو نحن الشعوب العالم .[41]

بذلك أصبح الحديث عن الأمن الموسع وعن أبعاد جديدة للأمن ، كالأمن الإجتماعي المرادف للأمن الهوياتي حسب"باري بوزان"، والأمن العسكري الذي يخص مستوى

---

[40]- Helene viou , op , cit , pp 5,4 .

[41]– عبد النور بن عنتر " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية " مجلة السياسة الدولية ، المجلة 40 ، عدد60 أفريل 2005 ، ص 59.

المتفاعلين(الهجوموالدفاع) والأمن السياسي وهو الإستقرار التنظيمي للدول، وتضم الحكومات والإديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها،والأمن الإقتصادي ويخص الموارد المالية والأسواق والطاقوية ومستويات مقبولة من الرفاهداخل الدولة ، والأمن البيئي ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي والكوني وهذا ما سنتناوله في المبحث اللاحق.

المبحث الثاني : المقاربة الأمنية نقدية " الما بعد وضعية " .

المطلب الأول : الأمن من منظور ما بعد وضعي –التحول المفهوماتي في مضامين الامن–

إن بداية التسعينات من القرن الماضي شكلت نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة حيث تولى عدد كبير من الدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه في الفترة السابقة ، ويعتبر "باري بوزان" رائد هذا الإتجاه حيث عمل على مراجعة مفهوم الأمن ، وكذا المنهجية والترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار توسيع المفهوم ، أين الحديث عن التعريف الكلاسيكي الذي يضع البعد الدولاتي في قلب الإهتمام أصبح قابلا للتشكيك فيه ، حيث أن الأمن من هذا المنظور هو قدرة الدولة على صيانة الإستقلالية الهوياتية وممارسة وظيفة حماية الوحدة الترابية.

لكن المتغيرات التي مست المستوى العالمي في حقل التهديدات التي يفرض اليوم على الهوية الوطنية يبدوا أكثر إتساعا ويتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل المركزي للتحرك من وجهة نظر الواقعيين .

ويرى بوزان أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والإجتياح من طرف دولة ضد أخرى يقدم دائما كإنشغال أساسي للحكومات ، ولكن المهم في نفس الوقت التأكيد بان الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل الإقتصادي السياسي

البيئي[42].

وقد حاول بوزان بهذا المنطق طرح نموذج يختلف في الخصائص بالنسبة لحقل التهديدات الأمنية التي تتكون من 5 أبعاد ، فإلى جانب البعد العسكري يمكن إضافة البعد السياسي الإقتصادي البيئي والمجتمعي[43].

ومن هذه الزاوية إذن فالمقاربة الأمنية حسب مدرسة كوبنهاجن ومفكريها مثل "بوزان وويفر" تعتبر الأمن هو "فن الخطاب" ، حيث يبرر الأمن والوصف بالتهديد عندما يكون موضوع مرجعي محل خطر وأن هذا التهديد الموجود يعطيهم الحق في الدفاع عن أنفسهم بكل الوسائل.

كما أن سقف الأمن يرتفع حيث يكون هذا التهديد الموجود عند صانعي القرار جديا وانطلاقا من هذا المعنى يقترح بالدوين baldouine عدد من الأسئلة في تحديد الإطار العام لفهم الأمن بطريقة أكثر عمقا وتوسعا من هذه الأسئلة:أمن من؟أمن ماذا؟ وبأي وسيلة؟.[44]

ولم تنحصر دراسات بوزان buzan لمسألة الأمن في وصفها كظاهرة ، ولكنها كانت دراسات تفسيرية تحليلية ، وفي ذلك أكد أن توسيع الأمن هو نتيجة حتمية لبروز تهديدات جديدة وموضوعية تهدد المجتمعات الغربية وفي الطبعة الثالثة لكتابه" people states and fear" الذي صدرت في 1991[45]، وضح المنطق القطاعي المتحكم الذي يؤدي إلى إنتاجات أمنية, لكن إستمر في طرح فكرة أن مفهوم الأمن هو إستمرارية الوجود مع إحتمال وجود التهديدات[46].

---

[42]- Wolfran Loche ,op cit . p387.

[43]- Ibid , p 389 .

[44]- Eik krahmann , opcit , p383.

[45]- barry buzan , rethunking security after cold war cooperation and conflict journal vol32 , 1997 , p28.

[46]- barry buzan , people states and fear , agenda for international security studies int post cold war era 2ed edition congman 1991 , p 48.

وحسب "أرث لكي" تكون آمنا ينبغي أن تشعر بالحرية من التهديدات والقلق من الخطر فالأمن بهذا التصور يصبح "**عقل الدولة**" أي الأفراد يشعرون بالأمن من أذى الأخرين,كما أن إدراك الأمن وتطوره إلى مفهومه الحالي تأثر بعوامل مركزية كان أبرزها تغييرالنظام العالمي وأجندة الأمن ، وقد رافق هذه الموجة من الأحداث الدولية وتحول في المقاربات والمناهج في العلوم الاجتماعية من الوضعية نحو ما بعد الوضعية.

وقد أتيحت هذه المراجعات التي يشهدها حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري عدة مقاربات وتعاريف بعضها ظهر في وقت قصير مثل مفاهيم **الأمن الشامل والأمن المجتمعي** كما أن العديد من المفاهيم طورت في إطار الدراسات النقدية للأمن بإعتباره بناءا إجتماعيا **كالأمن الإنساني** الذي يتم تناوله في المبحث اللاحق ، والذي عرف صدى قويا وأهمية خصوصا في غضون السنوات القليلة الماضية.

فإعتبارا لهذا التوسيع لميدان الإنشغال السياسي والعسكري لأمن الدولة ، حيث أضحت هذه الأخيرة تواجه تحديات تسيرها غالبا ما يتطلب قدرات وإمكانيات تكون غير متوفرة في معظم الدول الضعيفة والمتخلفة، وفي نفس الوقت فالتساؤل حول العلاقة بين الأمن والبعد الوطني أصبح أكثر مزاحمة للأبعاد العابرة للحدود والأوطان كتحديات متشعبة ومعقدة في آن واحد صعدت على مسرح الأحداث الدولية والإقليمية كإدراك جديد يستدعي توسيع وتعميق مفهوم الأمن ، ومن الظاهر أن "باري بوزان "تولى المهمة بجدارة على حد تعبير بالدوين ، وقد أقحم الفرد كوحدة تحليل بجانب الدولة التي بقيت عنده في البداية مرجعا لا ينبغي الإستغناء عنه في التحليل ، وذلك لأن الدولة في قلب التفاعل وفي نفس الوقت هي من يتكفل بمعالجة الإنكشاف الذي قد يلحق بالأمن ، وهي الوضعية التي وصفها بوزان بحالة اللأمن.

وقد أشار بوزان إلى مفهوم الأمن المركب حيث أصبح الأمن مرتبطا إرتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم ، حيث من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ بعين الإعتبار الدول

المجاورة خصوصا بعد تعقد المشاكل المطروحة في الفترة الراهنة وترابطها بشكل معقد.

ويندرج في هذا الإطار البعد السكاني(الديمغرافي) حيث أنتج هذا البعد مشكل الهجرة والجريمة بين عدد من الدول كما في حالة إفريقيا والساحل الإفريقي بالخصوص ، وفي كل هذه الظروف فالدول هي المرجع الرئيسي ، بحيث أنها تدخل في ديناميكية الأمن لما دون الدولة الأمنية على مستوى النظام الدولي.

لكن بعد نهاية التسعينات ومع التحولات التي لحقت بمفهوم الأمن الأوروبي أعطى هذا صعوبات لفرضية بوزان بأن الدولة هي المرجع الأساسي، ففي عدد من منشورات طور بوزانالمفهوم**الأمنالمجتمعي** كأهم عنصر في فهم تحول العالم نهاية الحرب الباردة، فإذا كانت الدولة تركز على الأمن الصلب السيادي فإن الأمن المجتمعي يركز على عامل القيمة كاللغة والدين والثقافة وبهذا التحليل فالأمن المجتمعي لا يقوض أمن الدولة ولكن يساهم في إعطاء دفعة كبيرة للدراسات الأمنية ، وبالموازاةمع موجة الأمن المجتمعي التي ركب من خلالها بوزان حقل الدراسات الأمنية "securitization" حيث بالإمكان جعل صفة الأمن متغيرا يمكن نقله من ظاهرة لأخرى.

وإجمالا فالأدبيات التي إهتمت بالتنظير في حقل الشؤون الدولية حاولت تقديم إجابات على أسئلة:**أمن من ؟ ومن يؤمن من ؟** وغيرها من الإشكاليات التي حاولت بعض المقاربات النظرية الأخرى في العلاقات الدولية التطرق لها "أنظر الشكل 1-2".

ففي الدراسات الأمنية عند البنائية تم إقحام البعد **الإجتماعي** في الدراسات الأمنية وهذا حسب رؤية احد أقطاب هذا الإتجاه **الكسندروويندت**[47]، الذي يرى أن الفوضى ما تصنعه الدول نفسها.

[47]- Andri tusiasnyik "security communities and their values: taking my asses seriously "international political science review 2007, p427.

	الموضوع المرجعي	القيم التي في خطر (أمن ماذا)	مصادر التهديد (من أي جهة أو من ماذا)
الأمن الوطني (أبعاد سياسية عسكرية)	الدولة	السيادة الوحدة الترابية	الدول الأخرى الإرهاب (فواعل غير دولاتية)
الأمن الإنساني	الأمة ، المجموعات الأفراد	الوحدة الوطنية الهوية	الدولة ، المهاجرين ذوي ثقافات أخرى
الأمن البيئي	البيئة	الإستمرارية والبقاء	الجنس البشري

جدول 1-4 : توسيع مفهوم الأمن1

الدول	الأمن القومي (الإقتراب الواقعي المتقف مع الدراسات الأمنة)	المادة تعريف الأمن (مثال : الأمن البيئي)
الأمن من ماذا	الأمن الدولاتي (البيئي)	الأمن الإنساني

المجتمعات جماعات وأفراد	مثال (الحرب الأهلية النزاعات الأتية)	(مثال: التهديدات البيئية ، الإقتصادية) بقاء المجتمعات جماعات وأفراد

جدول 1-5 : مصفوفة الدراسات الأمنية حسب رولان باريس[48]

ما هي مصادر تهديد الأمن ؟

فالأمن من هذا المنظور له طابع مادي وأخر معنوي وهو بالتالي ليس معطى مسبقللدول في النظام الدولي كما يقول الواقعيون ، لذا فمن المهم التركيز على دور **المعرفة** لتحول البنيات الدولية والأساسات الأمنية[49].

وما يمكن قوله أن أعمال **بوزان buzan** قد شكلت همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن ، خاصة بعد أن سمحت تحليلاته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (بيئية ، سكانية ، هوياتية) ، وتعميمها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل: الدولي ، الإقليمي ، المحلي ، المجتمعي[50]

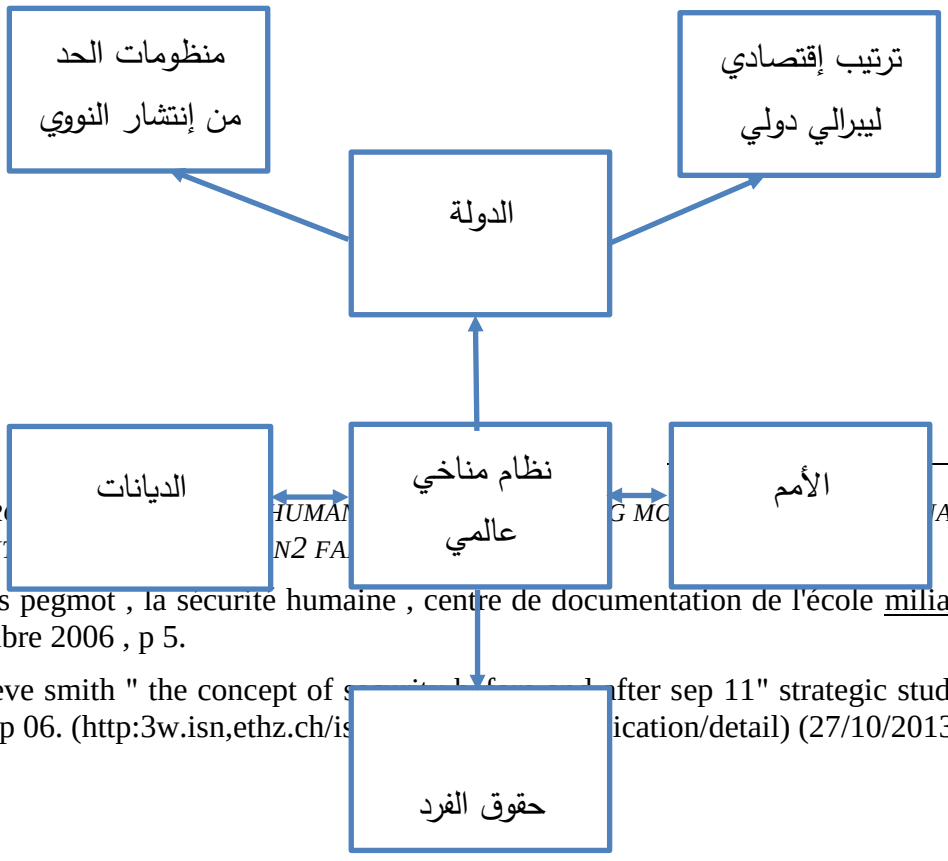

[48] *SOUR HUMA G MO ATIONAL SECURI N2 FA*

[49]- joris pegmot , la securite humaine , centre de documentation de l'école miliaurcedoc septembre 2006 , p 5.

[50]- Steve smith " the concept of s fter sep 11" strategic studies may 2002 , p 06. (http:3w.isn,ethz.ch/is ication/detail) (27/10/2013)

شكل 1-2 : توسيع أمن الدولة أفقيا وعموديا .

S:B(buizan) opcit , pp 11,12.-

مخطط يوضح تعدد مواضيع الأمن بالنسبة للدولة ، وذلك حسب تصور دعاة المقاربات التوسعية

واقترنت هذه النظرة بالواقعية فحسب **بولي** فإن الأمن هو الحرية النسبية من الحرب.

إن التعاريف الإصطلاحية قد واجهت عدة تحديات في النقاش بينالأكاديميين ، فأول إشارة لهذا التوجه نحو توسيع مفهوم الأمن بدأت تلمح أواخر الستينات عندمااقترح **روبرت مكنمارا** ضمن الحرية الدولة للتطور وتحسين وضعها في المستقبل بإستعمالها وأخذ بعين الإعتبار الفرد والنظام الدولي كإطار لتحليل كل عملية أمنية .

توسيع الدراسات الأمنية (القطاعات الأمنية)

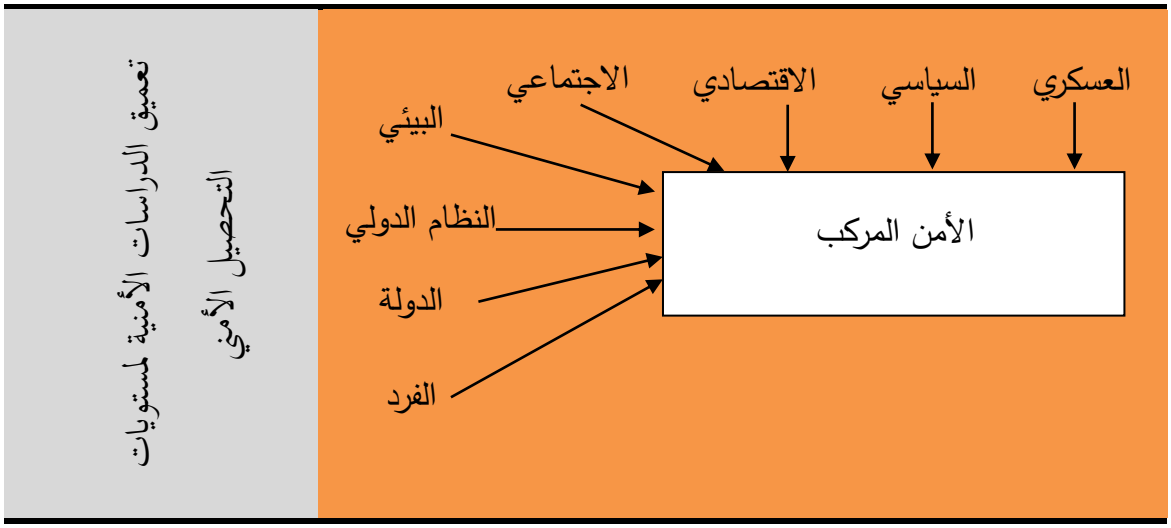

شكل 1-3 توسيع وتعميق الأمن[51]

ونفس المعنى يقول **جوزاف ناي NEY**أن أكثر السياسات الأمنية هي تلك التي تستهدف ضمان الحكم الاجتماعي ودرجة الوضع السياسي لتحقيق الحد الأدنى من الرفاهية الاقتصادية.

فبهذا المنطق تقع مناطق العالم الأخرى التي هي خارج المنظومة الغربية والتي لها خصائص تختلف عن تلك المتعارف عليها في الدراسات الغربية وقد حاول تعريف الأمن المشترك للجنس البشري ، وهذا المفهوم الذي يتبناه رئيس الوزراء السويدي السابق **"اولف حالم"** تحت عنوان مسائل الأمن الاقتصادي الأمن البيئي, تهديد المخدرات، إنتهاك حقوق الإنسان ومحاولة وضعها في أجندة عالمية لتمس كل الدول والبشر.[52]

– البعد الاقليمي للأمن: المجتمعات الأمنية كمقاربة للأمن الإقليمي.

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية بشكل كبير المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية ، لذا يعتبر تحليل الأمن على هذا المستوى من أبرز الإسهامات التي قدمتها مقاربة بوزان

[51] S : barry buzan : op cit , p.253

[52]- venu meno sudho"human security concept and practice " Ifai school , ahmad abad 31 may 2009 , p 07 , (http://mpro.ug.uni.mueden.de/view/year/2007)(html27/may/2009

BUZAN الشاملة ، فباعتبار الأمن ظاهرة **علائقية relational phenomenon**، فإنه لا يمكن لأحد أن يفهم الأمنالوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية.

فالأمن الوطني National Security أمن الجزائر مثلا- ليسله في حد ذاته مستوى معين للتحليل لأن ديناميكيات الأمن علائقية بالأساس ، فلا وجود لأمة مكتفية ذاتيا من الأمن...أما **الأمن الشامل Global security** بمعناه الكلاني فيعبر في أفضل الحالات على تطلع للأعلىوعلى النقيض من ذلك يشير الإقليم region إلى مستوى ترتبط فيه الدول أو وحدات أخرى بما فيه الكفاية مباشرة مع بعضها البعض بحيث أن أوضاعها الأمنية لا يمكن النظر إليها في معزل عن بعضها البعض.[53]

فإضافة إلى المستوى الإقليمي في عالم مابعد الحرب الباردة كما يرى **لاك"lake"ومورغان morgan** ، قد شكل مركز إهتمام دارسي الشؤون الأمنية في العالم المعاصر ،كما شهد أكثر التفاعلات الدولية ، الصراعية والتعاونية على حد سواء ، فإن أكثرية الدول تدير علاقاتها الأمنية وتحددها في سياقها الإقليمي وليس العالمي.

ومن هذا المنطق، فإن **الأمن الإقليمي** يتمحور حول أمن المجموعة من الدول المرتبطة جغرافيا ببعضها البعض ، والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم , فقد إستخدم بوزان buzan مصطلح **المجمع الأمني الإقليمي regional security complese** للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط إهتماماتها الأمنية الأساسيةمع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.

---

[53] – سليم قسوم ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام :2010/2009،ص39.

وتعرف مجمعات الأمن الإقليمية بأنها هيئة من المودة والعداوة (amiey/emmily) بين وحداتها حيث يبقى الأهم في تحديد المجتمع الأمني هو دائما ذو درجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل ، ويجادل بوزان buzan ووايفر waever بأن **المجمع الأمني الإقليمي** ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي مجموعة من الدول ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من **الإعتماد الامني المتبادل** مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم الأمنية المجاورة .

فمهام الأمن الإقليمي تعرف ذاتها على أنها بنى فرعية للنظام الدولي بالنظر للكثافة النسبية للإعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الوحدات المحيطة بها[54]وتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربع متغيرات :

*- **الحدود**: التي تفرق المجمع الأمني الإقليمي عن بقية جيرانه.

*- **البنية الفوضوية**: بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من إثنين أو أكثر من الوحدات المتنقلة ذاتيا.

*- **القطبية**: التي تتضمن توزيع القوة بين الوحدات.

*- **البناء الإجتماعي**: الذي يعطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

وبإختصار قدم بوزان bozan مفهومه عن الأمن على أنه تصور شامل قوامه العلاقة الجدلية القائمة بين ثلاث مستويات(الفرد ، الدولة ، النظام الدولي) مدعومة بتوسع واضح في أبعاده ليشمل قطاعات جديدة ومتعددة(العسكري ، السياسي ، الإقتصادي ، المجتمعي البيئي) هذا إضافة إلى البعد الإقليمي للأمن الذي من خلاله يتم تصنيف الدول إلى مجمعات أمن إقليمية ،غير أن مقاربته تبقى مترسخة بقوة ضمن التصور المتمركز حول الدولة" stato centrée" على إعتبار أن أمن الفرد مثله مثل أمن الدولة ينظر إليه على أنه علائقي ومترابط

[54]- bari bouzan weaver , op cit , p 48.

وأن صناعة الدول الأكثر قوة هي شرط ضروري للأمن الوطني والفردي على حد سواء[55].

المطلب الثاني : الأمن من منظور نقدي "الإنعتاق و التحرر الأمني".

تبحث هذه النظرية عن أعمال مدرسة **فرانكفورت** Frankfort school ، وتعود إسهاماتها في مجال السياسة الدولية يعود إلى منتصف ثمانينات القرن الـ20 ، ويعتبر روبرت **كوكس** rober cox ، أكثر من إرتبط إسمه بهذه النظرية ، وكذلك يورغن هابرمانس jurgen habermans وماكس هوركايمر max horkheimer ، ويعتبر مارك هوفمان mark Hoffman هو أول من وضع معالم هذه النظرية عام 1973، حيث كان يعتقد أن النظرية في العلوم الإجتماعية لا يمكن تطويرها بذات الطريقة التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير نظريتها ، فلا يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه[56].

ففي ما يخص مقارنتها للسياسة العالمية ، فإن الأمر يستدعي تناول أعمال روبرت كوكس بدأ بما كتبه عام 1976 " order on the thinking about the future of the world" حيث تكلم عن غياب الخاصية النقدية للإسهامات النظرية الوضعية في العلاقات الدولية ، وفي عام 1981 أعاد كوكس طرح فكرة بدقة شديدة من خلال مؤلفه social forces state beyond the world order ، حيث تحدث عن النظرية بإعتبارها دوما في خدمة شخص ما أو تعمل على تحقيق هدف معين ، ويعتبر الكثير من الباحثين أن التعاطي الكوكسي مع النظرية يعتبر الإنطلاقة الحقيقية للنظرية الإجتماعية النقدية.

لذا تعتبر هذه الدراسات من أكثر الدراسات نقدا و تشبكا في المقاربات الأمنية التقليدية

---

[55]– سليم قسوم ، المرجع السابق ، ص 117 .

[56] – جون بيلس وستيف سميث ، المرجع السابق ، ص 374 .

ويوجد داخل هذا التيار إتجاهان مركزيان ،**فالأول** الذي يشتهر بأعمال كيث كروز وميشال ويليام من خلال النقد والتشكيك في المفاهيم الأرتودوكسية للأمن تلك المتعلقة[57]باختزالوحصر الأمن في الأبعاد العسكرية فقط والحاجة الملحة للتوجه نحو إقحام البعد الفرداني في هذه الدراسات ومن نتاج ظهورها ما يعرف بممارسة الأمن.

أما **الإتجاه الثاني فتقوده مدرسة ويلز welsh school** والفكرة الأساسية عند هذه المدرسة هو التركيز على تحرير الإنسان حتى يتسنى بناء أمن بمعنى حقيقي ، ويتفق أنصار هذه المدرسة على أن التحرير مرادف لـ **الغربنة westernization** حيث تصبح الأولوية بإعطاء الإنسان الأمن قبل النظام.

وتعرف مدرسة ويلز "**تحرير الإنسان**" بشعور الأفراد والجماعات بالحرية من الضغوط النفسية والجسدية كالحرب والتهديد بها ،وضغوط الفقر ونقص التعليم والإضطهاد وغيرها من المفاهيم التي جاء بها هذا الإتجاه ليصبح الأمن والتحرير وجهان لعملة واحدة.

وقد صاغ في نفس المنظور **مُحَمَّد الأيوب** مفاهيم مهمة حول الحرية ، وهذه الأخيرة تطرح دائما سياسات غربية بعيدا عن واقع الدول المتخلفة والفقيرة ، وأهم عائق حسب أيوب في هذا المسار، هو أن الدولة في كثير من الأحيان تكون أول تهديد مباشر لأمن المجتمع ، ما يعني التناقض بين أمن الدولة وامن المجتمع ، هذا التناقض أكدت عليه المدارس النقدية ، أما مدرسة كوبنهاجن من خلال مؤلفات بوزان فقد أشارت بوضوح إلى أن الدولة في الوقت الحالي هي المصدر الأساسي لتهديد أمن الأفراد.

بينما قدم منظرو الدراسات الأمنية ما بعد البنيوية نظرة تشكيكية للمفاهيم التقليدية ودعوا لمراجعة كبيرة لهذه الأدبيات وقد تجلت دعواتهم في رؤيتين:

فأولا : من خلال أعمال"برادلي كلان" في كتابه "الدراسات الإستراتجية والنظام العالمي"

[57]- Steve smith , op,cit , p 08.

وقد اقر أن السياسة العالمية للردع التي أظهر فيها أن الدراسات الإستراتيجية لا تدرس بحيادية أسباب الفوضى الدولية ، فهذه الدراسة تركز على التهديدات (الخوف, الأمن) حيث تستعمل هذه كذريعة لإسقاط الأنظمة والدول وتعويضها بأخرى.

كما أن الدولة تستخدم هذه المفاهيم **لشرعنة** وجودها وإستمرارها إيديولوجيتها خاصة فيما سمي بمكافحة الأزماتوتقمع الحريات الفردية ومطالب الحركات المعارضة الشرعية مثلا ، فدور الدولة من هذا المنظور ينبغي أن يكون العمل على إيقاف التجارة في مؤسسات النظام لأغراض شخصية.[58]

أما الإتجاه الثاني : فنجد عند دافيد كامبل David kambel في كتابه "الأمن" الذي حاول فيها مؤلفه إظهار أن الولايات المتحدة الأمريكية تبني هويتها ، ثم حجم الفصل بين هاهو داخلي / وخارجي و نحن / هم ، وإن هذه المفارقات الموجودة في الحدود الذهنية والعقلية للمواطنة وعن طريق رسم هذه الهوية يتم التعريف بحدود الدولة جغرافيا وإقتصاديا في إطار واسع من خلال أفعال التدوين identifying للتهديدات.

وبصفة عامة تحاول ما بعد بنيوية للدراسات الأمنية التأكيد على أن التناقض بين الممارسة السياسية والأفعال الخارجية ليس عائقا ولكن كوسيلة مهمة في عملية إتخاذ القرارات عن طريق التفاوض وليس الإلغاء والتجاوز.[59]

ويعتقد النقديون أن الأمن يرتبط بأربعة مظاهر بارزة :

1- كلما إزدادت شدة الإعتماد الدولي في مسار إنتاجي متقدم ، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والإضطرابات مثل التزويد بالموارد الطاقاوية بالنسبة لبعض الدول المعتمدة بشدة على إستيراد المصادر الضرورية للإنتاج.

2- التنوع الدولي للسكان الناتج عن الأمواج الهجرية نحو المركز وهذا ما يعزز مظاهر التوتر

[58]- Steve smith , op,cit , p 10.
[59]-ibid, p 11.

بين الأقليات والدول.

3- بروز مصادر جديدة للصراعات ، ناتجة عن البنية الإنتاجية (المركز،المحيط) مثل المسائل الأمنية الجنسية ، مسائل النوع gender والبيئة .

4- التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في إستبدال الهوية الوطنية لدى الطبقاتالمهاجرة بشكل يخلق فوضى وعدم الإستقرار ضمن هذه الطبقة السكانية ، ويمثل التناقض بين المناطق المزدهرة الغنية (tame zone) والمناطق الفقيرة اليائسة (wild zone) المظهر الأخطر والأكثر تغذية لعناصر اللاأمن مع بروز تهديدات جديدة.

وبناء على طبيعة وبنية هذه المظاهر التي ينطلق منها النقديون لبناء تصوراتهم حول مسألة الأمن ، يتضح جليا أن الموضوع المرجعي يختلف عن ذلك الذي يتبناه النقديون سواء ضمن المنظور الواقعي أو في إطار مقاربات مدرسة بحوث سلام "كوبنهاجن" فالنقديون يوظفون مفهوم **"المركب الإجتماعي التاريخي"** كأداة تحليلية للإجابة على السؤالين : من يجب تأمينه ؟ وما يجب تأمينه ؟ .

فمن خلال الإجابة عن هذان السؤالين يمكن التوصل إلى الكشف عن طبيعة الموضوع المرجعي لدى النقديين ،فإذا كان الواقعيون قد ركزوا إهتماماتهم على **الدولة** كموضوع مرجعي للأمن ، فإن أغلب المقاربات البديلة (النظرية النقدية ، ما بعد البنيوية ، البنيوية) تتخذ **الفرد** كموضوع مرجعي لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته أولا ولا يمكن بالتالي أن تكون هي المعنية بالأمن ، فحماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن الوسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل global security والأمن البشري human securityفالمشروع النقدي

في الدراسات الأمنية يتركز عليه في الدراسات المستقبلية.[60]

وكل هذا أدى إلى عدم وجود إتفاق على مفهوم الأمن فمثالا "ويلز" إعتبره كرمز غامض يستعمل دون خصوصيات وإعتبر "همبرد وم" أن حقل الدراسات الدولية يعاني من غياب فهم مشترك لمفهوم الأمن ، ووضع بوزان في هذا الإطار اربع تفسيرات حول تطور **التنظير للأمن:**

فأولا : إن الإتجاه بتعقيد المفهوم جذب المحللين والعمل في المقابل مفاهيم أخرى متعلقة وقابلة للدراسة وتساعد على فهمه.

ثانيا : أن بوزان يقر بإرتباط المفهوم بالواقع فمثلا الواقعيون ربطوا الأمن بمتغير القوة ، فالأمن ينظراليه كتابع للقوة وتحديدا للقوة العسكرية.

ثالثا : فالسبب المفهوماتي الذي أعاق تطور مفهوم الأمن هو تعدد المواضيع داخل البرادايمالواقعي .

رابعا : الأمن كنتاج للممارسات الموجودة في السياسة الدولية حيث تم إبقاؤه على هذه الحال لتوظيفه ولتبرير المصالح العليا للدولة ، وكما يرى غارنيت فإن توسيع هذا المفهوم قد يفقد معناه وكما ذكرنا سابقا فالمفهوم التقليدي يختصره في الشؤون العسكرية.

-النظرية البنائية والأمن :

التحول السوسيولوجي في العلاقات الدولية " **جسر الهوة الأمنية"**.

تمثل البنائية تطورا واعدا جدا في نظرية العلاقات الدولية ، إذ أن ميزتها الجاذبية الكبيرة ومستمدة كونها تقع بالضبط على تقاطع مجموعتين من النظريتين المشار إليهما سابقا أي بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية [61]، وإذا أردنا أن نفهم كيف ينعكس البناء النظري

-[60] عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في ع د، جامعة باتنة جوان 2002، ص 57- 58.

[61] - جون بيلس و ستيفن سميث : المرجع السابق ، ص 392

للبنائية على تصميماتها في صورة بسيطة ومباشرة ، تستخدم مثالين لتبين دور البنى الاجتماعية في تفسير الواقع الدولي إضافة إلى العلاقات الموجودة بين الفاعل والهوية وكذلك المصلحة عكس الواقعية التي كانت تتعامل مع الواقع بدون سوابق وكمعطى مسبق مثل:

1- القوة :

إن التفسير البنائي للقوة معاكس لما جاء به الواقعيون ، فلا ينظر لها على أساس مكوناتها المادية فقط ، بل أيضا التركيز على عنصر الإدراك سواء من قبل الدولة التي تملك القوة أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى ، وكمثال على ذلك فإن اليابان وبرغم من إستحواذها على كل مكونات القوة المادية ، إلا أنه إستنادا للدور عامل الأفكار والبنية الإجتماعية اليابانية فإنها تتحول إلى قوة دولية ضمن النظام الدولي الجديد ، ذلك لأن الإدراك الياباني للقوة لا ينسجم مع المقومات الفاعلية للقوة.

2- التهديد :

يحصر الواقعيون التهديد في مسألة العدو المباشر ذو الطبيعة الخارجية ، إلا أنه البنيائية ترى أن العدو الخارجي لا يعرف بمدى إرتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب لنا البنائيون مثالا شهيدا عن أن المسدس عندما يحمله صديق ليس نفسه المعنى لو حمله عدو بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس في كلتا الحالتين نفسه ,أي أن الأمن هو محصلة يحمل مدلولا إجتماعيا أكثر منه مادي.

3-البعد التذاتاني في الدراسات الأمنية:

ترى البنائية أن التفسير الأمني الواقعي البنيوي للمعضلة الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الدولية الأمنية في السياسة العالمية ، فإقرار الواقعيين الجدد بأن التهديد واحد في كل الحالات

غير صحيح دائما لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها فعلى سبيل المثال رؤية أمريكا أو أي دولة عضو في حلف الناتو للسلاح النووي الفرنسي ليست بذاتها رؤيتها للسلاح النووي الكوري الشمالي ، لأن الفكرة مسبقة عن هذه الدول مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد بالنسبة لأمريكا .

هذا التصور البنائي يمكن أن نطلق عليه **التذتانية الأمنية** أي البحث في التكوينات والتفاعلات الإجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية ، بما يعزز الإتساع في ميدان الدراسات الأمنية ولقد وجدتها البنائية بيئتها المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردةفي تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير فقد إستخدم "كاتر تشاين" متغيرات ثقافية لتفسير الأسباب التي ادت بألمانيا إلى عدم إعتمادها على سياسة عسكرية رغم أنها تمتلك تكنولوجيا عالية للقيام بذلك[62].

وقد إنسجم كثيرا هذا الطرح البنائي مع تنامي التحولات الدولية الجديدة خاصة مع تراجع دور الدولة لمفهومها الوستفالي ، وأيضا بروز أشكال عديدة من النزاعات الاثنية والعرقية على خلفية سقوط الإتحاد السوفياتي .

وقدم ألكسندر روندتAlexander wendt مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية التي صورها الواقعيون فهو يطرح في مقابل مفهوم **الجماعة الأمنية** كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية ،وإنطلق هذا الأخير من نقد التركيز النيواقعي على فكرتي إنعدام الثقة والغش في تأصيلهم للمعضلة الأمنية عند تفسير الأمن الدولي ، ولعل ما لم يكترث له الواقعيون الجدد هو الإجابة عن سبب منشأ مبدأ عدم الثقة والغش في توجيه التفاعلات الدولية.

فالواقعية الجديدة التي تتفق مع البنائية في بعض الإفتراضات الأساسية ، ترى بأن شعور الدول بوجود تهديدات أمنية ، حتى وإن لم تكن هذه التهديدات موجودة فعلا وبشكل ملموس، ناتج عن الإنطباع الغالب لديها وهو سوء النية أو الإدراك السيئ تجاه الدول الأخرى

[62]– جون بيلس و ستيفن سميث : المرجع السابق ، ص 392 .

وخاصة لما يتعلق بتهديد البقاء survival كهدف أساسي للدول ، ولذلك تحتكم مباشرة لمبدأ الإعتماد الذاتي self help كآداة ألية.

لكن النقديون الإجتماعيون يرون أن تفسير الواقعيون الجدد يتجاهل التفاهم الضمني الذي ينشأ بين تفاعل وحدات النظام الدولي والذي يتجه إما للمعرفة المشتركة أو التجارب الماضية ، أو للإدراك العقلاني لقدرات كل طرف ، لذلك فالتوجه الأمني للدول ليس ثابثا ولا مطلقا ، فهو يتغير بحسب طبيعة كل دولة ، فالدولة (أ) التي تدرك من خلال تجارب سابقة بأن الدولة (ب) هي دولة مسالمة ولم تدخل في نزاع مسبق لا يعقل لها أن تفسر سياستها على أنها تهديد أمني لها بذات المسار الذي تقدمه لنا المعضلة الأمنية الواقعية .

وهنا تبرز قيمة الأبعاد الأخرى غير القوة والفوضى في فهم الأمن الدولي ، لأن الأفكار والقانون تلعب كلها دورا مهما في توجيه سلوكيات الدول في النظام الدولي ,وعموما يجادل البنائيون بأن معضلة الأمن والحروب تنجم عن تنبؤات التي تتحقق ذاتها فمنطق المعاملة بالمثل يعني أن الدول تحصل على معرفة مشتركة بشأن معنى القوة وإنها تتصرف بناءا على ذلك ، كما أن في وسع سياسات الطمأنة أن تساعد أيضا على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة أكبر من السلام[63].

"فإدراكات التهديد وتصورات الأمن مرتبطة بشكل وثيق بتعريف الهوية الوطنية ، فمن ضمن العناصر المشاركة في تشكيل الهوية الوطنية ، نذكر التمثيل الذي يجسده أعضاء الدولة لها ولمكانتها ولدورها في النظام الدولي ، وتصورهم للنظرة التي تمتلكها الدول الأخرى عنهم وأخيرا التصور الذي يمتلكونه عن النظام والدول الأخرى المشكلة له...."

فإدراك الآخر "l'autre" يؤثر على متخذ القرار بمقتضى أن الخارج قد يكون

[63] – جون بيلس و ستيفن سميث : المرجع السابق ، ص ص 434 ، 435 .

"l'autre" حليف ، خصم ، عدو ، محايد .[64]

المبحث الثالث : نحو مقاربة أمنية تركيبية شاملة .

المطلب الأول : مقاربة الأمن الإنساني كمقاربة أمنية استنتاجية شاملة.

تأثرت الدراسات النقدية الأمنية بالأوضاع العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، أين برز

[64]-Alex maclead isabelle mosson et david norin " identité national securite et la théorie des relations international " études internationales , (1 mars 2004) ,p 12.

التحول الدولي القيمي والبنيوي الذي خلف توسعا وتدفقا في مجال المفاهيم الجديدة ، وهذا أعطى الحاجة للتنظيم والبحث عن أجوبة لمظاهر جديدة في العلاقات الدولية ، من أجل إحتواء تلك التغييرات في المضمون الدولي .

وتعتبر المدرسة النقدية الأمنية رائدة في مجال البحث عن المفهوم الأمني الموسع وقد اتخذت من مفهوم الأمن الإنساني إطار ذو مرجعية جديدة في تحليلها [65].

أولا:مفهوم الأمن الإنساني بين التوسع والتعمق:

للحديث عن الأمن الإنساني كمصطلح جديد فاعل وفعال في شبكة العلاقات الدولية وبين الأشخاص وللوصول إلى شرح ما للأمن الإنساني يجب العودة أولا إلى بداية ظهور هذا المصطلح كفكرة ثم كمفهوم إجتاح الدراسات النظرية و الأكاديمية,كما يجب التساؤل لماذا ظهر هذا المفهوم في فترة سابقة (1994 تحديدا) ، وليس قبل ذلك ,رغم أن محتويات هذه التمسية لها جذور ظهرت قبل ذلك ، مثل الكسموبوليتانية ، العمل الإنساني ، السلوك الإنساني .

كما ذكرنا سابقا فإن العديد من الباحثين والمحللين على فترات متلاحقة ومتسلسلة قد إتخذوا من مفهوم الأمن بأبعاده ومعانيه لتحليل سلوكيات الدولة تجاه الداخل والخارج وهذا المفهوم الذي تندرج في داخله ليصل من البحث عن الأمن الدولي إلى البحث عن الأمن الإنساني بكل معاييره.

1-الأمن الإنساني ضمن أجندة الأمم المتحدة (PNUD) 1994:

ذكر هذا المصطلح لأول مرة مع نهاية الحرب الباردة كمرجعية في التفسير يستوجب إعادة وضع معنى أخر لمفهوم التقليدي للأمن وغير أن إعطاء مفهوم الأمن الإنساني قد كان من

-[65] درغوم أسماء ، البعد البيئي في الأمن الإنساني ، مقاربة معرفية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسنطينة ، 2009/2008 ، ص 34.

طرف تقريربرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUDسنة 1994ومنه قدم تفسير وشرح لمفهوم التنمية الإنسانية ككل[66].

فقد عالج تقرير أنماط التهديدات التي يواجهها العالم اليوم والتي تعيق التنمية لذلك كان تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أول من نظرلهذا المفهوم وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية[67]

وبعد أن أعطينا نظرة توضيحية حول وجوب إلزامية الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية في العالم إلا أن تفسير وتحليل مفهوم الأمن الإنساني تاريخيا ونظريا ومعرفيا يبرز أشياء أخرى متلازمة اهمها:

– الحرية من الحاجة freedom from fear:

إن الدراسات التاريخية بينت وجود دعامتين أساسيتين للأمن الإنساني هما نفسهما ما تحدث عنه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت سنة 1941 كهدفين للدخول في الحرب العالمية الثانية واللتين كانتا في مابعد الدعائم والركائز الأساسية في تأسيس منظمة الأمم المتحدة سنة 1945وهما الحرية من الحاجة والحرية من الخوف ، وما لوحظ على هذا التقرير هو إصرار على القول بأن الحريتين من الخوف ومن الحاجة قد كانتا من أسس بناء منظمة الأمم المتحدة فإذا تم ربط الأمن الإنساني بهاتين الأخيرتين فإن الولايات المتحدة دخلت إلى الحرب العالمية الثانية بإسم الأمن الإنساني ، غير أن الزمان والمكان شكلا إختلاف في الحريتين وهو ناتج عن إختلاف في حجم ونوعية التهديدات التي تحول دون وجودهما[68].

إن بداية تقرير الأمم المتحدة للتنمية تقول أنه " بعد خمس عقود من هيروشيما وناكازاكي

---

[66]– أسماء درغوم ،المرجع السابق ، ص 26

[67]- Joris peignet , la securité humaine, centre de documentation de l'ecole muliaire ce doc septembre 2006 , p 5.

[68]–أسماء درغوم ، المرجع السابق ، ص 29

فنحن بحاجة إلى إنتقال عميق من **التفكير في الأمن النووي إلى الأمن الإنساني** –الأمن كان يعني الأمن القومي أي أمن التراب الوطني ضد عدوان خارجي أي كان مرتبطا بأمن الدولة وصولا إلى ضرورة تأمين أمن الأفراد– ثم إهتمامبالتهديدات التي تمس الأفراد بصفة مباشرة كالبطالة والأوبئة والمجاعة والجريمة والصراع الإجتماعي والقمع السياسي وغيرها ... وهنا نجد أن الأمن الإنساني ليس أمنا متعلقا بالأسلحة بل بكرامة الإنسان وحاجياته".

ووفقا لتقرير فإن التنمية البشريةمفهوم واسع النطاق لأنه عملية توسيع للخيارات الناس أما الأمن الإنساني فمعناه استطاعة الأفراد ممارسة هذه الخيارات بأمان وحرية وباستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة أن الفرص المتاحة لهم اليوم لن يفقدوها غدا Safly and frealy.[69]

ومن خلال ذلك يظهر أن تقرير إستعمل في شرحه وتفسيره للأمن الإنساني تصورات حول التنمية مع الإشارة لبعض خصائصها الأربع وهي العالمية والإستقلالية ، وقائية مسبقة ومتمركزة حول الأفراد وحسب ما ذكره التقرير فإن للأمن الإنساني مظهرين:

1-الأمان من الأخطار والتهديدات المؤمنة مثل المجاعة الأوبئة القمع السياسي...

2-الحماية من الإضطرابات والإختراقات المفاجئة للحياة اليومية وهذا لإعطاء مفهوم موسع له .

وهناك تعريف اللجنة المستقلة للتدخل وسيادة الدول في سنة 2001 حيث أنها عرفت الأمن الإنساني على أنه "أمن الأشخاص الجسماني ورفاههم الإقتصادي والإجتماعي وكذلك إحترام كرامتهم ككائنات بشرية وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية فالأمن لم يعد في إقليم وبواسطة التسلح وإنما أصبح يعني أكثر أمن الأفراد وأمن بواسطة التنمية الإنسانية وصولا إلى

[69]– عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية ،الطبعة الأولى،بيروت، دار النهضة العربية ،2004،ص 35

الأمن الأيكولوجي.[70]

غير أن ما لوحظ من خلال إعطاء مفهوم موسع للأمن الإنساني هو إصرار تام على الإنتقال من المفهوم الضيق للأمن القومي إلى كل المفاهيم الشاملة للأمن الإنساني ومن البحث عن التسلح لحماية أمن الأفراد إلى البحث عن التنمية الإنسانية المستدامة وذلك أن الأمن يتحقق بوسائل سلمية غير عسكرية ، لكن بالرغم من ذلك يوجد غياب تعريف منهجي محدد للتقرير ولا يزال الأمن الإنساني يكتفنه بعض الغموض والإلتباس وذلك إلى نقص معرفي مرتبط به مع عدم وجود تعريف أمن مشترك للأمن الإنساني ، فكما خرج به التقرير 1994 فهو الحرية من الخوف والحرية من الحاجة دون إعطاء أكاديمي له[71]، وهو ما سنحاول تبيانه من خلال النقطة التالية حيث نبرز أهم التعاريف الأكاديمية والنظرية لهذا المفهوم (الأمن الإنساني).

1-2 تعاريف مقدمة للأمن الإنساني: "مقاربة إتمو معرفية".

لقد تنامى وتزايد إستخدام مفهوم الأمن الإنساني سواء على مستوى الأمم المتحدة بلجنتها للأمن الإنساني human security commission أو عالميا عن طريق شبكة الأمن الإنساني human security network ، التي تحتوي على 13 دولة بقيادة كندا النرويج واليابان، أما أكاديميا فبالنظر لتنامي النقاش حول المفهوم هناك عدة مراكز متخصصة في دراسات الأمن الإنساني عبر الجامعات العالمية ، كما أدرج المفهوم بكثرة في الحوارات النظرية النقدية للأمن .

ولقد أصبح لمفهوم الأمن الإنساني إطارا موسعا للأمن الوطني (أمن الدولة + أمن المجتمع+ أمن الإنسان) إذ أصبح هذا الأخير يحتوى بالإضافة لحماية الحدود والوحدة الترابية

[70]- rapport de la commission indépendant sur l'intervention et la souveraineté des états , la responsabilité de protéger , crdi , 2001 , p 120 . une nouvelle approche , la responsabilité de protéger .

[71]- sagina alkire a conceptual from work for human security centre for research inequality human security and ethicity cruses university of oxford , oxford 2003.

وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية والحيوية على أبعاد وظيفية أخرى مرتبطة بحماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

ولقد أصبح هذا المفهوم موسعا بتهديدات أكثر أخلاقية ، إنسانية ، حياتية إلى أنه أصبح من واجب السياسات الأمنية الموازنة التكاملية بين أمن الدولة وأمن الإنسان وذلك على الرغم من صعوبات التحقيق العملي لمثل هذا التصور لميوعة المفهوم وضبابية الحدود بين ما هو دولتي وما هو إنساني.[72]

والتعريف الحدي للأمن الإنساني هو أمن الإنسان من الخوف (من القهر ، العنف ، والتهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي....) مع محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في أولويات التنمية السياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته فقط وهذا مانحاول ابرازه في التهديدات التي يعاني منها الفرد في منطقة الساحل الافريقي.

فعلى الرغم من الإجماع الواقع على هذا التعريف الأخير وعلى أنه إجرائي إلا أنه مع ذلك توجد تعاريف كثيرة ضعيفة التوافق الوظيفي فلجنة الأمن الإنساني قدعرفته على أنه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترتقيبحقوق الإنسان " وذهب كل من sadako ogato وjohan celis ، إلى أعمق من ذلك بتعريفهم للظاهرة كأنها مجموعة من العمليات لحماية الحريات الأساسية الضرورية لبقاء الإنسان والتنمية ،أي حماية الإنسان من التهديدات الخطيرة والمستديمة سواء كانت طبيعية أو مجتمعية مع تمكين الأفراد والمجتمع من إمكانية تطوير قدراتهم لتحقيق خياراتهم لذاتهم (المبادرة الذاتية والمستقبلية) بشكل يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".[73]

---

[72] – محند برقوق ، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة ، نقلا عن موقع www.berkokm4hand.com يوم 2013/11/22على الساعة 15:30 .

[73] – محند برقوق ، المرجع السابق .

أما التقرير الثاني برنامج الأمم المتحدة لسنة 1994 ، فقد عرف الأمن الإنساني" كمنظور جديد للتنمية، والأمن المتمحور حول الإنسان وحاجاته ، وكذلك حماية الإنسان من المخاطر المستعصية chronic threads مثل المجاعة والمرض والقهر السياسي وإحتمالات الإنقطاع المفاجئ للحاجات الإنسان اليومية هذا بعدما حرر كل من محرري التقرير (محبوب الحق و Amartiyasen) سبعة أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجة الإنسانية" وهو ما سيتم تناوله في المطلب الأخير من هذا الفصل.

و عرفه كوفي عنان سنة 2000 في تقريره للأمم المتحدة والمعنون بـ(نحن البشر) كالآتي:

"يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه وما هو أكثر بمراحل من إنعدام الصراعات العنيفة فهو شمل حقوق الإنسان،الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية كفلية على إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانياته ، وكل خطوة في هذا الإتجاه هي خطوة للحد من الفقر ، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية إذا هي لبنات مترابطة يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي للدولة ".[74]

هناك تعريف إجرائي آخر لسابينا آلكير Sabina alkir :" ترى أن الأمن الإنساني يهدف للمحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان ضد التهديدات والجماعات المهددة بالأخطار تتجاوز إمكانيات مراقبتها لها ، مثل الأزمات المالية ، النزاعات ، الأمراض ، وغيرها".

إن الأمن الإنساني كالمقاربة تطالب المؤسسات بتقديم الحماية فلا بد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة وكذلك وقائية وليست مجرد ردود أفعال آنية .

وتعريف ألكير وتفصيلها لمفهوم الأمن الإنساني لم يكتفي بذكر أبعاد الأمن الإنساني في

[74] - kofi annan , millenmumr eport of the security general of the un http.www.un.org/milennum/sg/eport.

محتواها والأفكار التي تضمنتها التعاريف السابقة بل تضمن الأفكار الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الأمن الإنساني والمتمثلة في :

1-تقر بأن التهديدات تتجاوز قدرة طرف واحد على مراقبتها ومقاومتها وبالتالي فهي تقر بعجز الدولة عن ضمان أمن أفرادها وضرورة التعاون المتعدد الأطراف.

2-إصلاح وتطوير المؤسسات التي لابد أن تعمل على تفادي تأزم الأوضاع وإنتهاز سبل وقائية سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو العالمي ، وضرروة إصلاح الأمم المتحدة في حد ذاتها.

3-يقضي الأمن الإنساني على التمييز كونه يركز على الفرد الإنساني أيا كان موطنه وضرورة المحافظة على جميع حقوقه وحرياته وبالتالي كرامته.

1-3 مفهوم الأمن الإنساني :"مقاربة إصطلاحية نظرية"

إن الظروف التي خلقتها نهاية الحرب البادرة جعلت من حدة النقاش تزداد بطرح تساؤلات حول المفهوم الكلاسيكي للأمن الذي يعتمد على الدولة ومحاولة إعطاء فرص لفهم اللا أمن على مستوى الأفراد هذا الشعور تطور في إتجاه توسيع وتعمق مفهوم الأمن وبدأ النقد يمس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي بقيت مهيمنة حتى وقت قريب ، سواء على المناهج أو الوسائل وكان التركيز على نقد فرضية مركزية الدولة في المقاربة التقليدية التي يقوم أساسا على مبرر الدولة لإطلاق سيادتها داخليا بالطريقة الهوبزية(توماس هوبز)،[75]فعلى غرار تطور مفهوم الأمن كمستوى تحليل في الدراسات الأكاديمية ، عرفت أطروحات نظرية أخرى حول الأمن الإنساني ضمن الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية النقديةوصل هذا المفهوم إلى ماعليه اليوم،تحت إطار إعادة تسمية أو إعادة مفهوم (re)consepulisation للأمن،من طرف المدرسة النقدية الأمنية التي تنتمي إلى ما وراء المنظور التأملي في العلاقات

[75]- john awokpori "the political economy of human insecurity in sub-Saharan Africa institute of developing japan es .p11

الدولية .[76]

إن فترة نهاية الحرب الباردة كانت فترة بروز الشروخ والإنقطاعات المعرفية بين الفكر التقليدي والفكر مابعد الحداثي[77]، هذه الأخيرة التي أدرجت ضمن أعمالها المسطرة البحث عن أبعاد جديدة للأمن تمس بالدرجة الأولى أمن الأفراد وليس أمن الدولة لكونها شخصية معنوية وغير ملموسة .

مما سبق الإشارة إليه في المبحث الأول ، فإن مفهوم الأمن إنتقل من مفهومي التقليدي إلى المفهوم الموسع ليشمل بذلك الأمن الموضوعي والأمن الذاتي حسب كتابات باري بوزان barry buzan أو أيضا الأمن اللين والأمن الصلب حسب تعريفات جوزيف ناي ney ، غير أن التركيز كان على ما خرجت عليه المدرسة الأمنية النقدية حول مفهوم الأمن الإنساني ، بين تعميق وتوسيع لمفهوم الأمن والحماية من التهديدات المباشرة والغير المباشرة ، أدرج الأمن الإنساني الذي يهتم بأمن الإنسان أو الفرد بالدرجة الأولى ، وذلك من خلال مظهرين أساسين هما الحرية من الخوف والحرية من الحاجة لكن السؤال المطروح هنا هو لماذا الإنسان هو موضوع وهدف الأمن الإنساني تحديدا ، أي لماذا البحث عن أنسنة الأمن humanitarization؟[78] .

أعطت النظرية النقدية تفسيرها وفقا لهذا السؤال حول مفهوم الأمن الإنساني بأن الإنسان هو موضوع وهدف بحثها لأن السؤال لم يعد كما كان سابقا حول ماذا يوجب علينا توفير أمنه؟ بل السؤال هو من يجب أن يؤمن؟

بذلك تبنى كل من الإقتراب الكلي للأخلاق والإقتراب النيوغرامشي ، تحليل مثل هذه

---

[76]- rapport de la commission indépendant sur l'intervention et la souveraineté des états , la responsabilité .

[77]- rechard ullman redefuning security international security vol 8 no 1summer 1983 , p 95.

[78]- hideak shinodu " the concept of human" security historical and theoretical Implication , http/homehuroshima-u-ac-jp/heura/pub/e19/chap-pdf, p1.

الأطروحات التي إنبثقت عن المدرسة الأمنية للأمن:

4-1 الأمن الإنساني في إقتراب أخلاق العامة l'approche de l'ethnique globale

ان نقاشات النظريات النقدية الهدف الموضوعي أو الوحدة المرجعية في تحليل مفهوم الأمن ليست شخصية تجريدية فلسفية كالدولة لكنها متمثلة أساسا في الفرد أو الأنسان.وقد وضع التطور النقدي للأخلاق العامة حجج و تفسر لماذا وضع الإنسان في قلب مفهوم الأمن,

فمن خلال ابستمولوجيا ما بعد وضعية وميتودولوجيا تفسيرية وضعت الإنسان في قلب التحليل المعمق لأن شرح وفهم العالم يكون نتيجة لمسارات جماعية تشترك فيها كل الفواعل الاجتماعية ،وفي "علم الأمن" فان التهديدات متعلقة ب"صانعي التهديدات" والمقصود من ذلك الفواعل الذين يملكون المعرفة والقدرة على إنتاج التهديد وتطبيقه بتحالف الثروة، السلطة، بالإضافة إلى العلم، ويؤكد أصحاب هذا الإفتراض أن التهديد ليس طبيعي ،لكنه يبنى من طرف فاعلي العالم السياسي والأمني.

ومن خلال الوحدة الأنطولوجية للبنى الاجتماعي للنظرية النقدية"الإنسان" يوجد أيضا في قلب مفهوم الأمن لأن البنى والهياكل الاجتماعية مؤسسة أصلا من طرف أفراد و مكوناتهم بإضافة إلى أن الإنسان (بعيدا عن منطق التخمين والاستبعاد) كونه وحدة مرجعية في مفهوم الأمن، يوضح بالأساس تصورات النظرية النقدية وقيمها، التي تتمثل في تطوير العلاقات الدولية ضمن إطار "أخلاقي"، "عادل" "كلي" (عالمي).

من خلال البراهين والحجج المقدمة للإنسان كوحدة مرجعية في تحليل الأمن، يبرز هذا الاقترابالانتقال النوعي من وحدة تحليل لدى الواقعيين وهي الدولة التي أصبحت غير قادرة على ضمان أمن مواطنيها وسلامتهم نحو خلق اللاأمن.[79]ويجدد هؤلاء أنه رغم وجود اتفاق جزئي

[79]- jean jacques roche"le réalisme face a la sécurité humaine" dans la securité humaine

بين النظرية الواقعية والنقدية إلا أنه لا يمكن وضع الدولة كمستوى أو مرجع لتحليل عنصر الأمن لآن الدولة التي كانت وسيلة لحماية أمن رعاياها في العقد الاجتماعي أصبحت غاية[80]، لكن رغم نفي وضع الدولة كوحدة أو كمرجعية للتحليل الأمني، تبقيالنظرية النقدية على دور الدولة في الإطار العالمي .

ومن هنا توسع ولم يعد يشمل أمن الدول،ومن جهة أخرى تراجع دور الدولة كوحدة تحليل وذلك بعد بروز وحدات تحليلية أخرى أكثر تأثيرا وتأثرا بالنظام العالمي وبما يكتنفه من أحداث ، ببروز التهديدات الجديدة التي تمس الفرد مباشرة قبل الدولة.

ومن جهة ثانية يجب العودة إلى الطروحات الفلسفية حول تحليل الإنسان خاصة كتابات **كين بوث ken booth** ، الذي يعرفه الأمن على انه **الإنعتاق** أو **التحرر**emancipation أي تحرير الناس و الأفراد والجماعات من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما لتجسيد خياراتها ، ومن هذا التعريف فإن تهديدات الحرب وتهديدات أخرى كالفقر والأمراض والأمية والقمع السياسي ونقص (ندرة الموارد الطبيعية) أو التهديدات الصحية هي التي تعيق الإنسان ، ويضيف "كين" أن التحرير نظريا "الأمن" هو ما يساهم أساسا في توسيع مفهوم الأمن رغم تقديمات هذا الإقتراب، يوجد هنالك غموض متعلق بالمفاهيم81.

5-1 مفهوم الأمن الإنساني في الإقتراب نيو-غرامشي-l'approche neo gramscience:

يعود هذا الإقتراب إلى الإيطالي غرامش ، وهو إقتراب نيو-ماركسي في الأصل ، يقوم

---

nouvelle conception des relations international , paris , 2001 p 59.

[80]- Helene viou, la renconceplisations , la securité .. op,cit , p 101 .

-[81]أسماء درغوم ، المرجع السابق ، ص 36 .

على أفكار ماركسية ، مع بعض الإضافات ذات البعد الإيديولوجي بحيث يضيف بأن الدولة هي أداة لقهر أو إقناع وليس آداة قهر فقط ، كما كان يرى ماركس بحيث يقول أنه لا يمكن فهم النظام الدولي ، دون الرجوع إلى البعد التاريخي وفهمه.[82]

ويوجد هناك تناقض في الحديث عن الأمن الإنساني في قلب الإقتراب النيو-غرامشي أين الأساسي هو القوة الإجتماعية أو الطبقات في التصورات والتحليلات النيو-غرامشية مع أن هناك إنتقال من تسمية الطبقات الإجتماعية إلى إستعمال كل من تسميتي "الأفراد " و "الإنسان" .

التحليل النيو-غرامشي يركز حول عملية الإستغلال التي تتم من طرف الطبقة البرجوازية للطبقة البرورتياريا وهي مقاربة "إنسانية معيارية" حول الأمن الإنساني ففي تصوراتهم حول الأمن لم يعتقد المنظرون النيو-غرامشيون أن الدولة يمكنها أن تكون وسيلة لضمان أمن أفرادها لأن الدولة لا تمثل إلى مصالح الطبقة المهيمنة أي الطبقة البرجوازية وتبحث فقط عن ضمان إستقرارها الداخلي خاصة السيران الجيد لعملية الإنتاج .

الهدف الأول للدولة حسبهم هو ضمان أمن مصالحها الإقتصادية والسياسية وذلك بالمساهمة في إستقرار النظام الدولي القائم ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد توجه هؤلاء إلى وصف الدولة أنها مصدر للتهديد وللأمن ، من كونها وسيلة للأمن ، وهذا لأنها تعمل على ضمان أمن فئة من الأفراد دون غيرهم.

عموما فإن التوجه النيو-غرامشي يجدد أن وسائل إيجاد أمن إنساني ، لن تكون قبل التحول في النظام العالمي (الذي يعاني بتفكك إجتماعي إقتصادى معولم وغير عادل ...) لأنه يعتبره المصدر الرئيسي لكل تهديد يمس الإنسان وكنتيجة حتمية لذلك ، الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن هي بتعبير هذا النظام.[83]

---

[82]- john smith and steve smith , op, cit , p 242 .

-[83]أسماء درغوم ، المرجع السابق ، ص 37 .

ومما سبق يمكن القول أن ، ما أرادته النظرية النقدية إجمالا مع توضحه ، هو أن تركيز مفهوم الأمن الإنساني على " الإنسان" ، كفرد لا يستثني بتاتا الدولة لكن الإصرار على أن الدولة هي وحدة مرجعية وحيدة (كما لدى الواقعيين) هو أمر لم يعد قائما[84]وهذا لأن أمن الإنسان مرتبط بالإنسان و الدولة ، وفواعل أخرى من دون الدولة ،لكن دور الدولة لا زال قائما رغم ظهور تحليلات حول بداية أفول الدولة كما يقول دال روبرت"Robert dahl" الدولة أصبحت أكبر من أن تعالج مشاكل صغيرة فتركتها إلى المجتمع المدني ، واصغر من أن تعالج مشاكل كبرى فتخلت عنها لصالح المؤسسات الدولية فوجدت نفسها بلا وظيفة وأصبحت بلا وزن كذلك ، يبقى أمن الدولة متعلق بأمن الإنسان مباشرة ، خاصة إذا كان مستوى تحليل الأمن هو ظهور الأثنيات ، كجماعات وكأفراد داخل النظام السياسي ، من شأنها إذا أحست بإحدى أنواع التهميش أن تخلق تهديدا أمنيا للدولة وللأفراد أيضا.

أما في التحليلات الواقعية ، تبقى الدولة هي الوحدة المرجعية الأولى في التحليل ، ذلك أن الإنسان ليس المرجعية الأولى للأمن ، والدولة إلى اليوم مازالت تحتفظ بمكانتها في الدراسات الأكاديمية والدراسات النظرية كفاعل مهم ، كما أن الأفراد الذين يعيشون في كنف هذه الدولة يكون لحماية أمن تلك الدولة ، لكن ما يعاب على النظرية الواقعية التي أعطت تحليلاتها بأن الأمن مرتبط ببقاء الدولة ، هو عجزها عن شرح لماذا تقع الأزمات وهذا لأنها لم تدرك ما هي مصادر الأولية لتهديدات الأمن[85].

فإذا إرتبطت التهديدات العسكرية بأمن الدولة فإن التهديدات العسكرية المباشرة والغير مباشرة ، ترتبط بأمن إنسان بصورة أدق من ناحية أخرى فأمن الإنسان الذي يقصد به أمن الأفراد هو أمن الإنسان وأمن الدولة في حدذاتها ، وذلك في غياب دولة الحق والقانون والسيطرة

[84]– نفس المرجع ، ص 38 .

[85]- Helene viou, la theorie crutique etle concept de la securité en relations internationales op,cit ; p 18 .

البوليسية .[86]

وحسب النظرية النقدية وفي ظل إفتقاد وغياب حقوق الإنسان لا يمكن الحديث عن توفر أمن إنساني فاعل ،فلا يمكن التركيز على إيجاد وترسيخ أمن إنساني ، دون توفر دولة الحق والقانون ودولة الديمقراطية ، وكذلك وجود سياسات وطنية متمركزة حول حاجات الإنسان وحقوقه.[87]

بذلك فإن المسؤول عن الأمن الإنساني هو الدولة بمنظماتها وبتفرعاتها الهيراركية والأفقية (الحوكمة والرشادة الجيدة) ، فلا يمكننا الحديث عن الأمن الإنساني دون تدخل مباشر أو غير مباشر للدولة ، ما تسعى إليه تحليلات المدرسة النقدية هو كبيان لمدى إلزامية تجسيد الأمن الإنساني في الحقيقة ، وذلك من خلال التوصل إلى نظام جديد يقوم على **الأنسنة**العالمية.[88]

وهذا تلبية لحاجات الأفراد وإحتياجاتهم في إطار الظواهر والمظاهر المنبعثة و المحركة لديناميكية متفاوتة كالعولمة والإعتماد المتبادل والمثل العالمية الأخرى .

ومن أجل إعطاء مفهوم يشمل كل التهديدات الموسعة للأمن أعطت النظرية النقدية نوعا أخرمن الأمن هو الأمن العالميglobal securityهذا الأخير الذي يشمل كل التهديدات التي أفرزتها الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة ,فالأمن العالمي يفرض نفسه كمفهوم موسع بعد إتساع الفجوة بين محيط ومركز النظام وبعد إتساع التهديدات والأخطار ، وظهور إختلالات التوازن المجتمعي والاقتصاد في العالم ،كما أتت به النظرية النقدية للأمن فإن الهدف من وراء مفهوم الأمن العالمي ، هو إعادة صياغة العلاقات الدولية في إطار منظور أخلاقي معياري عالمي.

86- jaris peugnot op,cit , p 7.

87 – عاطف غضبان ، الأمن الإنساني ، أفكار تمكن الإستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الأمن الإنساني ، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية ، العدد 2003 ، ص 105 .

88– أسماء درغوم ، المرجع السابق ، ص 38 .

ويمكن القول أن مفهوم الأمن العالمي ، هو نقل لمفهوم الإنساني من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي ، على أساس أن مجموع الأفراد يكونون مجتمعا محليا وعالميا يرتبطون بعضهم ببعض بنظام علائقي معين قائم على ضمان الحريات وإحترام الآخر[89].

ويتبع الأمن العالمي ، منطق المظاهر العالمية ، الأسواق القائمة على علاقات الإعتماد المتبادل ودور الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية ،و ينطلق من إعتبارات أن الأمن والإستقرار هو هدف الجميع.

ما يمكن قوله في الأخير ، هو أن التقديمات النظرية حول الأمن الإنساني كلها كانت مرتبطة بمفاهيم الأمن كالأمن الموسع ،والأمن الجماعي ،والأمن الدولاتي والأمن العالمي ولا يمكن تفسير وشرح الأمن الإنساني دون الرجوع إلى شرح تطور ومساره النظري وصولا إلى التسمية الحديثة في التفسيرات المقدمة حول إمكانية تطبيق الأمن الإنساني وتدعيم مساراته وأهدافه نجد آراءمختلفة:

- هناك من يرى أن تدعيم إدراج تعريف مشترك ملم بكل جوانب الأمن الإنساني والتركيز النظري كان حول إيجاد منطق تجريدي للممارسات وللاختراقات الحالية لحقوق الإنسان من طرف الدول والوحدات الأخرى ،والحديث عن الأمن الإنساني نتحدث عن التدخل باسم حقوق الإنسان أو عن حق التدخل الإنساني وواجب التدخل الإنساني.
- وهناك من قال أن تطبيق الأمن السياسي هو اتخاذ سياسة تبريرية للقيام بأفعال وأعمال معينة وما إعادة "أفهمة" المصطلح ،سوى من أجل جعله متماشيا مع ما تكتنفه فترة مابعد الحداثة من تحولات وتغيرات هيكلية منفعية ونظرية، خاصة بعد أن وجد استعمالا له من طرف المنظمات غيرالحكومية وحكومات بعض الدول مثل كندا،اليابان

[89]- Helene viou, la renconceplisations de la securité dans les théories reliste , op,cit , p 119 .

والنرويج.

- غير أن هناك من وضع أن الأمن الإنساني يسعى إلى تجسيد نظام عالمي جديد قائم على الإنسانية أو الأنسنة الدولية humanismemondial ، هدفه الأول هو تلبية الحاجات الأساسية للشعوب في إطار العولمة والإعتماد المتبادل ،وهذا التوازن الحساسسيلزم من جهة توحيد السلوكات، الإستهلاك والمثل حول قيم العالمية ومن جهة أخرى الإعتراف وإحترام التنوع بين الهوايات والثقافات.[90]

المتغيرات	بيئة لحياة رأس المالل لإيكولوجي)	مجتمع (دعم) رأس مال الإجتماعي	سياسة (سلطة) ونظام حكم رأس المال السياسي	ثقافة (معرفة) رأس مال ثقافي
النتائج	رفاهية فقر	عدالة لا مساواة	سلم عنف	حكمة أمنية
العولمة	مظاهر سلبية للعولمة والمنافسة لا مساواة	لاجئين مهاجرين نزوح وإكتظاظ المدن	شكل الحكم أنظمة عالمية تعاون/نزاع	هويات قيم
اللجوء إلى القوة	أزمة مالية إرهاب إلكتروني الفساد الإقتصادي	قطبية لا تتحكم تمرد أمن المواطنين	ألغام أرضية أطفال جنود أسلحة خفيفة نزع سلاح تقليدي	رفض وحروب دينية صدام بين الهويات المحلية

[90]- francisci rojas aravena " la securité humaine un nouveau concept de sécurité au xxi eme siecle " , p 14 , dans:http:3w.unidor.org/pdf/article/pdf-art51443.pdf.

				والهويات وطنية أو عالمية.

جدول 1-6: يوضح متغيرات الأمن الإنساني[91]: *les variables de la sécurité humaine*

المطلب الثاني: التحولات الجديدة في مضمون المفهوماتي للامن الانساني:

إن التحديات العالمية الجديدة التي أفرزتها العولمة النيوليبرالية طرحت تهديدات جديدة لأمن البشر على كافة الاصعدة الاجتماعية والتنموية والصحية والاقتصادية والبيئية والثقافية ... لاسيماالفقر والمجاعة والبطالة والهجرة والأمية و الهوية القومية وشح المياه العذبة والاتجار بالمخدرات والإنسان ، والجريمة المنظمة والعنف والإرهاب....

انطلاقا من هذا الواقع المأساوي في نهاية القرن العشرين ، أصبحت مسألة حقوق الإنسان وأمن ألإنسان في أولوية اهتمامات المجتمع العالمي ومرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة السلم والأمن الدوليين وبعبارة أخرى بالأمن العالمي، وقد أعطت الأمم المتحدة لمبادئ حقوق الإنسان المكان الأول في النصوص والدراسات منذ إنشاء المنظمة حتى الآن، إضافة إلى الإعلانات والوثائق الدولية التي صدرت ، عقدت مؤتمرات عديدة ووضعت عدة اتفاقيات دولية حول حق الحياة ومناهضة التعذيب ، حقوق الطفل ، حماية حقوق جميع العمال ، الحق في التعليم والحق في صحة سليمة والحق في بيئة نظيفة... كل هذه المعطيات كان لها انعكاس إيجابي على تطور مضامين حقوق الإنسان من الحقوق السياسية والمدنية إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، إلى حقوق التنمية البشرية (التنمية

[91] *Source: francisco rojas , a vavena , op,cit , p 13.*

الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتنمية البيئية[92] وأدت إلى ظهور مفهوم الأمن الانسانيبمضامين الجديدة .[93]

1- مفهوم الامن الانساني الحديث:

أشار وزير الخارجية الكندي السابق ليود أكسوورتي Liyod Axworthyفي تحليله عن الأمن الانساني أن "يتضمَّن الأمن ضد الحرمان الاقتصادي، ونوعية مقبولة من الحياة، وضماناً لحقوق الإنسان الأساسية" الأمن الانساني يعبّر عن وجود أهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية والكرامة البشرية، بما في ذلك المشاركة الفعّالة في حياة المجتمع. فهو يتجّه نحو فكرة ديمقراطية فعَّالة وضرورية ما يعني أن الإشباع المادي يقع في جوهر الأمن البشري الذي يتضمَّن الأبعاد غير المادية ليشكّل مجموعاً نوعياً وهو يعتبر أن التغيُّر في طبيعة الصراع والعولمة المتزايدة جعلا الشعوب في أولوية الاهتمام الدولي، وأن سلامة الفرد التي تشكل محور الأمن الانساني قد أصبحت معيارًا للأمن العالمي وثمة علاقة وطيدة بين الأمن الانساني والسلم الدولي، إذ لا يمكن تجاهل نتائج المجاعة والتلوث والعنف العرقي على صعيد السلم المنشود.

كما تطرَّق هذا المفهوم إلى العلاقة التي تربط الأمن الانساني بكل من الأمن القومي والتنمية البشرية، وبالنسبة إليه إن التقبل الواسع لمفهوم الأمن الانساني مهم جدًا .فالأمن البشري لا يحل محل الأمن القومي الذي من منظوره يتبيّن أن أمن الدولة ليس غاية بحد ذاته، بل وسيلة لتحقيق الأمن لشعبها. وفي هذا الصدد، يدعم أمن الدولة الأمن البشري والعكس بالعكس. إن بناء دولة فعالة ديمقراطية تقدر شعبها وتحمي الأقليات هو الإستراتيجية المركزية

1- بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية ، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 114، تشرين الأول 1994، ص ص 146-147.

[93] الياس ابو الجود, الامن البشري و سيادة الدول , بيروت المجد المؤسسة الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع ط2008 ص ص 51 .55

(الرئيسية) لدعم الأمن البشري.وفي الوقت نفسه يؤدي تحقيق الأمن البشري إلى تقوية الشرعية والاستقرار وبالتالي أمن الدولة[94].

فالتحدّيات الجديدة بأبعادها الشمولية شكّلت تهديدًا للإنسانية والأمن البشري الذي أصبح الركيزة الأساسية للأمن العالمي. فالأمن البشري لم يعد محصورًا في المفهوم العسكري، بعدما ظلّ مدة طويلة يفسّر تفسيرًا ضيقًا بأنه أمن الأراضي في مواجهة العدوان الخارجي ومقتصرًا على الجانب الدفاعي للدولة، أو أنه حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو أنه حماية البشرية من الكارثة النووية. وكان مفهوم الأمن يرتبط بالدول أكثر مما يرتبط بالناس، أو أنه ذاك المفهوم التقليدي القائم علىقوةالجيوش وزيادة درجة التسلح. .

تجاوز مفهوم الأمن الاعتبارات الترابية الإقليمية والعسكريّة، ليصبح شموليًا ومتعدد الأبعاد وأكثر قربًا من الحياة الاجتماعية، الأمر الذي جعل تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية للعام 1994 يتبنّى فكرة الأمن البشري حيث جاء فيه: "لزمن طويل كان مفهوم الأمن يقتصر على الصراع بين الدول، ويقاس نسبة إلى التهديد الموجود على الحدود، وكانت الأمم تعد الجيوش للحفاظ على أمنها، أما اليوم فلدى معظم الشعوب شعور بفقدان الأمن نتيجة القلق الذي يساورها في الحياة اليومية والمعيشية أكثر بكثير من الخوف من أحداث العالم المدمّرة كالأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي وأمن العمالة هي الهواجس المستجدّة على الأمن البشري في كل أنحاء العالم . فالأمن لم يعد يقاس بمدى تقليص التهديدات بل بمدى الاستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان) [95].

بتعبير آخر بات الأمن يطاول البشر في تعليمهم وصحتهم ومهاراتهم المختلفة، إنه الأمن المتناسب مع الزيادات السكانية المستمرة والمرتبط بتنمية الموارد البشرية لا بتراجعها، يرتبط مفهوم

-www.cpdsindia.orglgloba/liyod axworthy ;human security/ changing world canada 9âpril 1999.p10.141

1- تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، U.N.D.Pنيويورك ، 1994، ص68

الأمن البشري بتشجيع الثقافة التي تستلزم إعدادًا وميزة من العمالة الفنية، وبإعادة النظر بمفهوم العمل ووضع تشريعات جديدة وفريدة من برامج تدريب العمال[96].

في هذا المضمار يقولJames wolfenson ، رئيس البنك الدولي السابق، في خطابه الموجّه إلى مجلس الأمن الدولي في 2000/01/15" .عندما نفكر بالأمن يجب أن نفكر أبعد من المعارك والحدود، يجب أن نفكّر بالأمن البشري، يجب أن نكسب حربًا أخرى هي القتال ضد الفقر[97]

وحسب بوزان يقتضي الأمن "موضوعًا مرجعيًا" وذلك استجابة للسؤال: أمن ماذا؟ ويجيب أمن "الدولة". لكن ذلك لا يكفي، لأن ثمة موضوعات مرجعية أخرى. لقد بقي واقعي التصوُّر بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن[98]

وسمحت تحليلاته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية، سكانية....) وبتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولة، الإقليم، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد[99]

من هنا يمكن القول إن أعمال بوزان تشكِّل همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن، وتعطيه واقعيته المعبرة مصداقية لدى الواقعيين، وممهَّدا تصوره الموسع للأمن الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن.

ان أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية هو بوزان ، لكن مدرسة كوبنهاغن هي التي طورّته خصوصًا عبر أعمال **ويفر** التي تشكل قطيعة مع التحليلات

---

2 -Liyod Axworthy , Human Security , idid p.17

[97] -Times . london .21/01/2014

4-Barry buzan .peaple states and fear .agenda international security studies in the past cold war era 2nd ,boulder lynne rienner publishers , london.1991 p 19-20

[99]Ayse cehan ¨ analyzer la securité,culture , conflits ¨ Paris, n° 31-32 automme hiver .1998 p54

المركزية – الدولية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانةالدولةفيتحليلهمالمسألةالأمن. يرى **ويفر** أن المجتمع مهدَّد أكثر من الدولة بفعل جملة من الظواهر – مثل العولمة والظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي وظهور عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافيّة الأجنبية، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية – وأن الاعتداءات على الأجانب في أوروبا، والتطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة أمثلة قد تؤكد هذا الخوف .ولخص **ويفر** تصنيف بوزان في شقين أساسيين: الأمن القومي والأمن الاجتماعي، الأول يعنى بالسيادة وبقاء النظام، والثاني يخص الهويّة وبقاء المجتمع .واقترح بتركيزه على الأمن الاجتماعي نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى مصاف موضوع مستقل. ولهذا فإن من أبرز تحولات مفهوم الأمن هذا الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوبمن ناحية ثانية، تبنّت بعض الدراسات نظرة أوسع شملت الجوانب العسكريّة وغير العسكريّة مثل بقاء الدولة، والبناء الوطني، والشرعية السياسيّة، والاندماج. ومن هذه الدراسات تلك الخاصة بدول العالم الثالث التي أظهرت أهمية العوامل السياسيّة في المسألة الأمنية والاختلافات بين الدول المتقدّمة والنامية، فالتهديدات لأمن الأخيرة تأتي أساسًا من المناطق المحيطة بها، إن لم تأتِ من داخل هذه الدول نفسها، وهذا نتيجة لضعف البنى الدوليّة، وعجز في شرعية الأنظمة ما يتسبَّب في مشاكل أمن داخلية للدولة التي غالبا ما تتحوَّل إلى صراعات مع الجوار[100] ومثال ذلك مايحدث في بعض دول منطقة الساحل الافريقي ،فقد تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعادًا أخرى. .

ففي دراسته للأمن في البلدان النامية، تبنَّى يزيد صايغ صيغة موسَّعة للأمن تشمل الدفاع عن

1–Mohammad ayoob , « the third world in the system of states » acute schizophrenia or growing pains : a international studies quartrly.detroit vol 33 , march 1989,p71

القيم الوطنية، والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان، وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي، والبناء الوطني، محددًا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية كأبرز جوانب الأمن في هذه البلدان [101].وبالتالي، إن مفهوم الأمن الانساني ومفهوم التنمية البشرية مرتبطان بقوة ويشير كل منهما إلى الهدفين التوأمين:

- التخلُّص من الخوف والتخلُّص من العوز، إن الفقر وانعدام الأمن مرتبطان في دائرة خطرة يتطلَّب كسرها إجراءات لتحسين التنمية البشرية من خلال تفعيل التوظيف، والتعليم، والخدمات الاجتماعية كافة، بالإضافة إلى إجراءات لتحسين الأمن من خلال توفير الحماية من الجريمة والعنف السياسي، واحترام حقوق الإنسان بما فيها الحقوق السياسيّة وتفعيل العدالة.

إن غياب مثل تلك الضمانات للأمن يشكّل حاجزًا قويًا في وجه التنمية البشرية، فبغض النظر عن مستوى الدخل، إذا كان الشعب يفقد الثقة بقدرة المجتمع على حمايته فسيكون لديه حوافز أقل للمراهنة على المستقبل.

إن الأمن الانساني يوفر محيطاً ملائماً للتنمية البشرية، بينما العنف أو التهديد بالعنف يجعلان التقدم المقيد في أجندة التنمية غير ممكن، لذا فإن تحسين سلامة الشعوب هو شرط مسبق. كما يمكن أن يشكّل تحسين التنمية البشرية إستراتيجية للتوصل إلى الأمن الانساني وذلك من خلال معالجة إنعدام المساواة التي هي في أغلب الأحيانالسبب الرئيس للصراع، وكذلك يبقى تقوية بناء الحكم، تحسين المساعدات الإنسانية، الإنمائية والسياسيّة، تفعيل و تأمين إحترام القوانين، في إطار الأمن الانساني [102].

وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان في تقريره في 21 آذار/مارس

2- Yazid sayegh, (confronting the 1990s security in developing countries^adelphi papers.London n° 251 Summer 1990.p69
1-Liyod Axworthy , human security ,op.cit. p 22-23

2005 حول برنامجه الإصلاحي للمنظّمة الدوليّة إلى "أن الدول ومؤسساتها الجماعية يتعيَّن عليها كلها في القرن الحادي والعشرين أن تناصر قضية إتاحة جو من الحريّة أفسح بكفالة التحرُّر من الفاقة، والتحرر من الخوف، والتمتع بحريّة العيش في كرامة. وفي هذا العالم الذي يتزايد ترابطًا يتعيَّن أن يتواكب التقدم في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية. كما أن التنمية والأمن يعتمدان معًا على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون"[103].

كما تطرَّق إلى المسؤولية المحليّة والدوليّة عن توفير الأمن البشري بشموليتة. وما من دولة تملك أن تقف بمفردها تمامًا في عالم اليوم، فنحن جميعًا نتقاسم المسؤولية عن أمن وتنمية بعضنا البعض. وإن كل الدول تحتاج إلى نظام للأمن الجماعي يتسم بالإنصاف والكفاءة والفعالية، وثم التزام الموافقة على استراتيجيات شاملة وتنفيذها من أجل مواجهة التهديدات كلها التي تمتد من الحروب الدوليّة مرورًا بأسلحة الدمار الشامل والإرهاب وسقوط الدول والمنازعات الأهلية إلى الأمراض المعدية المهلكة والفقر المدقع وتدمير البيئة"[104].

2-المرجعية التطبيقية لمفهوم الامن الانساني في الطرح الغربي :

2-1 المقاربة التنموية لمفهوم الأمن الإنساني :(الطرح الياباني)

تطرح اليابان رؤية لمفهوم الأمن الإنساني تركز بالأساس على البعد التنموي للمفهوم ، فرغم أن اليابانتعلن أنها تتبنى اقترابا شاملا للمفهوم من حيث التركيز على كافة أبعاده طرح اليابانرؤية لمفهوم الأمن الإنساني تركز بالأساس على البعد التنموي للمفهوم، فرغم أن اليابانتعلن أنها تتبنى اقتراباً شاملاً للمفهوم من حيث التركيز على كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية

2- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة ، في الدورة 59، بيويورك ، 21 أذار 2005، ص75، رقم A/59/2005

2 - تقرير الأمين العام المتحدة إلى الجمعية العامة ، 21 أذار 2005، مرجع سابق ، 78

والسياسية، إلا أن اليابانركزت في تحركها الخارجي على البعد الاقتصادي أو التنموي، وذلك من خلال التركيز على تقديم المساهمة المالية لمشروعات تنموية تهدف إلى مساعدة الأفراد، يقترب التعريف اليابانيللمفهوم الامن الانساني من مفهوم الأمم المتحدة ليشمل تعريفها لمفهوم تحقيق كلٍّ من التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، إذ تقوم الرؤية اليابانيةعلى أن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه في حالة واحدة وهى عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من كلٍّ من الحاجة والخوف، وبذلك يشمل مفهوم اليابانللأمن الإنساني العناصر كافة التي تهدد البقاء البشرى وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم ومنها التهديدات البيئية، وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة وقضايا اللاجئين والفقر وانتشار المخدرات وانتشار الأمراض المعدية كالإيدز، وبعد أحداث 11 سبتمبر عام 2001 لوحظ توجه في الخطاب الرسمي اليابانينحو إدراج الإرهاب الدولي على قائمة مصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن الحادي العشرين.

وبالنظر إلى بداية تبنى اليابانلمفهوم الأمن الإنساني فتعود بداية الطرح اليابانيالرسمي للمفهوم إلى عهد رئيس الوزراء الأسبق «كيوزى أوباتشى» وذلك عام 1998أثناء قيامه بجولة في بعض الدول الآسيوية وهى تايلاندا وماليزيا وسنغافورة وذلك بعد الأزمة المالية التي أصابت دول المنطقة عام1997 ، وأثناء الزيارة أعلن عن مفهوم الأمن الإنساني كعنصر أساسي في السياسة الخارجية اليابانية، مؤكداً على "أنه في ظل المخاطر التي تهدد البقاء البشرى في القرن ال21، فإن هناك حاجة لتبنى اقتراب جديد يتحول معه القرن ال21 إلى قرن يجعل من الإنسان محور الاهتمام Human centered century [105].

وإذا كان مفهوم الأمن الإنساني يقوم بالأساس على حماية الأفراد،فإن رؤية اليابان في هذا الصدد أن تحقيق الأمن الإنساني لا يكمن في حماية الأفراد فحسب بل لابد أن يشتمل على التمكين ، بالإضافة إلى الحماية ، ويقصد بالتمكين مساعدة الأفراد لضمان

1-Keizo Obuchi « Opening Remarks At An Intellectual Dialogue On Building Asia Tomorrow» 2 Dec.1998

بلوغ احتياجاتهم المستقبلية أمرين يتمثل الأول في ضرورة تبني خطة شاملة للتعامل مع احتياجات الأفراد لا تقوم بصياغتها الدولة بمفردها اذ ينبغي مشاركة المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني للدولة في هذا الصدد ، أما الأمر الثاني فهو خلق مجتمعات أمنة يمكن للأفراد فيها ممارسة خياراتهم الفردية دون التأثير على احتياج اتهم المستقبلية[106].

وقد سعت اليابانفي بداية تبنيها لمفهوم الأمن الإنساني إلى خلق توافق بين المفهوم والطبيعة السلمية للمجتمع الياباني، إذ أعلنت عن رفضها لفكرة التدخل باستخدام القوة لتحقيق الأمن الإنساني، إذ تحظر المادة ال9 من الدستور اليابانيالحرب، وكذلك استخدام القوة لحل النزاعات حتى مع صدور قرار من البرلمان اليابانيفي عام 1992 ويُسمح بمقتضاه بإرسال عناصر من قوات الدفاع الذاتي للمشاركة في عمليات حفظ السلم الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومشاركة القوات اليابانيةفي كمبوديا عام 1992، وموزنبيق عام 1993، وزائير عام 1994، وهضبة الجولان عام 1996، وتيمور الغربيةعام 1999، وتيمور الشرقيةعام 2002، إلا أن مشاركتها اقتصرت على المشاركة الفنية فحسب [107]، لكن هذا الموقف حدث له تحول بعد ذلك مع قرار البرلمان اليابانيفي ديسمبر عام 2003 بإرسال عناصر من قوات الدفاع الذاتي إلى المشاركة في الغزو الأمريكي البريطاني للعراق.

ورغم أن أحد العوامل التي أسهمت في تبني اليابان لمفهوم الأمن الإنساني تمثلت في الأزمة المالية في دول جنوب شرقي أسيا وما كان لها من تداعيات اجتماعية خطيرة ، إلا أنه لا يمكن الفصل بين تبني اليابان للمفهوم ووجود رغبة يابانية في ممارسة دور عالمي أكبر يتناسب مع وضعها كثاني أقوى اقتصاد في العالم ، إذ وجدت اليابان في مفهوم الأمن الإنساني وطبيعة المجتمع الياباني الرافض في غالبيته لممارسة اليابان لإي دور في الشؤون العالمية

2-خديجة عرفة محمد امين,الامن الانساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي الرياض :مركز دراسات و البحوث 2009 .ص ص120.117

3- Watanabe hirotaka , japan dispatches the SDF ti Iraq, japanecho , vol ;31 ;no 1,february2004,p8

يتنافى مع الطبيعة السلمية للمجتمع الياباني.

2-2 المقاربة السياسية لمفهوم الأمن الإنساني (الطرح الكندي)

تطرح كندا اقترابا لمفهوم الأمن الإنساني مغايرا للاقتراب الياباني، إذ تركز كندا على البعد السياسي لمفهوم الأمن الإنساني من خلال التركيز على حماية الأفراد أثناء النزاعات المسلحة والحروب، دون التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمفهوم ، إذ ترى أن هذا يدخل المفهوم ضمن دراسات التنموية وهو الأمر الذي من شأنه إيجاد خلط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التنمية البشرية، وتتفق كندا مع اليابان في عدم إدراج الكوارث الطبيعية ضمن مفهومها للأمن الإنساني ، إذ تحكم كل من اليابان وكندا في هذا الصدد منطقا يقوم على عدم إدراج الكوارث الطبيعية ضمن عناصر أو مكونات مفهوم الأمن الإنساني، انطلاقا من أن الكوارث الطبيعية ليست من صنع الإنسان،ومن ثم لا تدرج الكوارث الطبيعية ضمن مكونات مفهومها للأمن الإنساني، أي أن العبرة وفقا للرؤيتين الكندية واليابانية في هذا الصدد بمصدر الضرر وليس بمن يقع عليه الضرر، ويعد السيد لويد اكسورثي Lloyd Axworthy وزير الخارجية الكندي الأسبق من أبرز المدافعين عن المفهوم، إذ يرى أن الأمن الإنساني هو " طريقة بديلة لرؤية العالم ، تجعل الأفراد محور الاهتمام بدلا من التركيز فقط على أمن الأراضي والحكومات ، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل الأخطار[108]

وبالنظر إلى الدوافع أو المبررات التي تطرحها كندا في سياق تبنيها لمفهوم الأمن الإنساني ، نجد أنها تدور بالأساس حول رغبة كندا في ممارسة دور دولي أكبر ومن هذا المنطلق حرصت كندا على أمرين تمثل أولهما في الربط بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم التدخل

1 Liyod Axworthy , Human security ; safety for peaple in in a changing world-www.cpdsindia.orglgloba/liyod axworthy ;human security/ changingworld .htm15/5/2013

الدولي الإنساني، اما الأمر الثاني فتمثل في طرح المبادرة الكندية لمفهوم بناء السلم وينصرف البعد الأول للمفهوم الكندي للأمن الإنساني في التركيز على التدخل الدولي العسكري لتحقيق الأمن الإنساني انطلاقا من ان التدخل الدولي الانساني يعد ضرورة إنسانية تقع على كاهل الدول الكبرى في العالم، ومن بينها كندا ، وهذا وفقا للتصور الكندي ، على حماية كافة الأفراد في العالم خاصة في حالات قيام الدول بانتهاكات حقوق الأفراد الأساسية، والأهم من ذلك هو التدخل لحماية الأفراد في حالات انهيار الدولة ، وتبرر الرؤية الكندية أهمية التدخل الدولي الإنساني في هذه الحالات نظرا لإن انتهاك حقوق الأفراد الأساسية يهدد ويوجه خطرا للقيم الإنسانية العالمية ، كما أنه يمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ، وبذلك يتضح ان الرؤية الكندية تقدم مبررا أخلاقيا وقانونيا لفكرة التدخل الدولي بالقوة، اما المبرر ألخلاقي فيبرزه ما تعلنه كندا عن مسؤولية الدول الكبرى نحو العمل على تحقيق الأمن الإنساني مع تأكيد أن هذا التدخل لا بد أن يكون بصورة جماعية وتحت مظلة الأمم المتحدة ، أما المبررالقانوني لأهمية مثل هذا التدخل الدولي الإنساني فيتمثل في إيقاف حالات انتهاكات القانون الدولي الإنساني.

ويبرز فيما يتعلق بالرؤية الكندية حول مفهوم ألامن الإنساني في جهود بناء السلم ، إذ طرحا كندا في أكتوبر عام1996 ((المبادرة الكندية لبناء السلم)) وتهدف المبادرة إلى أمرين الأول :هو مساعدة الدول المتنازعة ، في جهودها لتحقيق السلم من خلال العمل على التوصل لحلول وسط بين الأطراف المتنازعة ، أما الأمر الثاني فيتمثل في دعم القدرة الكندية في هذا الصدد من خلال مشاركة كندا في مبادرات بناء السلم الدولي[109].

ومن هذا المنطلق ، تؤكد كندا أن الهدف من عمليات بناء السلم هو تحقيق الأمن الإنساني وذلك من خلال العمل على احترام حقوق الأفراد، وتحقيق التنمية المستدامة ،

1 Building a safer world ; canada word view , issus 7 spring 2010.pp 4.5.8.9 (www.humansecurity gc.ca14/05/2013

ومنع نشوب النزاعات في المستقبل.[110]

وعلى هذا الأساس ، طرحت كندا مفهوم الأمن الإنساني كإحدى أولويات أجندتها الأمنية في مجال السياسة الخارجية وذلك من خلال تحديد خمسة محاور أساسية تشكل أولويات كندا في مجال السياسة الخارجية لتحقيق الأمن الإنساني وتتمثل في حماية المدنيين، والمشاركة في عمليات حفظ السلم والعمل على منع النزاعات ،وإيجاد آليات للحكم الرشيد والمحاسبة .

3-3 المقاربة الأفريقية للأمن الإنساني:

طرحت المبادرة الإفريقية لأمن الإنساني من خلال شبكة مكونة من سبع منظمات إفريقية غير حكومية معنية بقضايا حقوق الأفراد والحكم الرشيد والديمقراطية تشكلت تلك الشبكة من المنظمات الإفريقية غير الحكومية أثناء مؤتمر الأمن الذي عقدته المنظمات الأفريقية غير الحكومية المعنية بدراسات الأمن والسلم بجنوب إفريقيا وذلك في نوفمبر عام 2000 م وقد تمثل الهدف الرئيسي من تشكيل المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني في أنه نظرا لغياب آلية لمحاسبة القادة والحكومات على مايعلنونه من التزامات و تعهدات بتحسين الاوضاع الديموقراطية و احترام حقوق الانسان وتحقيق الحكم الرشيد فهذا يتطلب وجود الية غير رسمية لتأكد مدى تنفيذ القادة الافارقة لتعهداتهم وفي هذا السياق يتمثل دور المبادرة الافريقية للأمن الانساني لتوفير الالية لمحاسبة القادة والحكومات.

وبوجه عام ، فمع تبني الدول الأفريقية لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، فقد أعلنت الدول الأعضاء في المبادرة عن التزامها طواعية معايير محددة من الديموقراطية ، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان. كما تضمنت النيباد إنشاء آلية

[110] خديجة عرفة, المرجع السابق ,ص ص139.136

للمتابعة .... وتهدف آلية المتابعة إلى تقييم أداء الدول الأعضاء في نيباد فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وتحقيق الديموقراطية والحكم الرشيد[111]، وقد حددت المبادرة قضايا الأمن الإنساني في قضايا سبع بحيث يتركز عمل كل واحد من المراكز والمعاهد البحثية المشاركة في المبادرة على واحد من تلك المجالات وهذه القضايا هي : الديموقراطية ، وحقوق الإنسان، والفساد والتحكم في انتشار الأسلحة وإدارة النزاعات ، وتمكين المجتمع المدني والإرهاب والجريمة المنظمة أما المنظمات غير الحكومية السبع على التوالي وفقا لاهتمامها بتلك القضايا فهي المعهد الجنوب إفريقي للشؤون الدولية ومقره جنوب إفريقيا ومعهد التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا ومقره في جامبيا ,أمانة حقوق الإنسان لجنوب إفريقيا ومقرها في زيمبابوي، ومنتدى السلم الإفريقي ومقره في كينا والحوار الأمني والأفريقي ومقره في غانا ، وشبكة إفريقيا لبناء السلم بجنوب إفريقيا ، ومعهد دراسات السلم بجنوب إفريقيا و المركز الافريقي لمكافحة الارهاب المتواجد بالجزائر .[112]

وقد قسمت المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني الدول الموقعة على آلية المتابعة إلى فئات ثلاث، على أن تخضع على التوالي لتقييم الأداء من قبل المبادرة وتضم الفئة الأوللجزائر،وأثيوبيا وغانا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا وأوغندا وفي مرحلة تالية تخضع مجموعة تالية من الدول تضم موريشيوس، ورواندا، ومالي ، وموزنبيق وفي مرحلة ثالثة تتسع المبادرة لتشمل باقي دول الآلية وهي بوركينافاسو والكاميرون والكونغو والجابون ومصر وبنين وأنجولا [113]

1–الدول الأعضاء في الآلية تسع عشرة دولة هي الجزائر ،أنجولا ، وبنين وبوركينافاسو، والكاميرون ، وحمهورية الكونغو، ومصر ، واثيوبيا، والجابون ، وغانا وكيبنيا ومالس ، وموريشيوس، وموزمبيقن ونيجريا، ورواندا ، والسنغال وجنوب إفريقيا وأوغندا

1- Mpho mashaba ;african human security initiative and it's role in Nepad ; craving a niche for the media ; p3www.africanreview.org.14/05/2013

2- giliane cherubin daumbia , african commitments to human rights a review of eight NEPAD countries) a monograph of the african human security initiative p 1.2

وفي واقع الأمر تتمثل أهمية المبادرة الأفريقية وخاصة في حال نجاحها في تنفيذ المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها، في أمرين ، يتمثل أولها ما في أنه رغم وجود مجموعة كبيرة من مؤسسات الإتحاد الأفريقي التي من المفترض أن تقوم كآلية للمتابعة، إلا أنها لم تكتمل بصورة كاملة بما يؤهلها للقيام بوظائفها التي أنشئت من أجلها ، فعلى سبيل المثال ، هناك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان ومقرها جامبيا ، والبرلمان الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أن قيام تلك المؤسسات بدور المتابع لأوضاع حقوق الإنسان ومدى تنفيذ الدول لتعهداتها لاحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد يتطلب مسبقا موافقة من القادة الأفارقة، فحتى الآن مازالت مهام البرلمان الأفريقي مقصورة على الوظيفة الاستشارية ولا يتمتع بقوة تشريعية حقيقية وفيما يتعلق بأجهزة المتابعة التي تم إنشائها في الإتحاد الإفريقي التي تعهدت بمراجعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد ومن بينها لجنة حقوق الطفل ومجلس السلم وألامن ، ومؤتمر ألأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا وكذلك محكمة العدل الأفريقية ، فإن تلك المؤسسات مازالت لا تحظى بالاستقلالية الكافية حتى يمكنها ممارسة مهامها ، ومن هنا تبرز أهمية دور المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني [114]

أما الأمر الثاني، فيتمثل في أن نجاح المبادرة في تحقيق الأهداف التي تشكلت من اجلها يعكس الأهمية المتزايدة لدور المجتمع المدني، إلى أي مدى يمكن لمنظماته أن تكون رقيبا على القيادات ومتابعا لإنجازها لمهامها وهو الدور الذي يجب أن تسعى إليه منظمات المجتمع المدني ، خاصة انه يمهد لأن تمارس منظمات المجتمع المدني دورا في المستقبل في عملية صنع القرار على المستوى الرسمي.

وفي الوقت الحالي تتمثل مهمة المبادرة في القيام كل مؤسسة بحثية من الشركاء في

1- Mpho Mashaba .Op.Cit.P 5-7

المبادرة بمراجعة كل دولة من الدول الثمانية في المجالات السبع التي تشكل قضايا الأمن الإنساني كما حددتها المبادرة على أن يصدر كل منها تقريرا حول المحور الذي تطرق له بحيث تركز تلك التقارير بالأساس على الصعاب وتحديات الأمن الإنساني في كل من تلك الدول وسبل التغلب عليها.[115]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني الشاملة.

لقدحدد برنامج الأمم المتحدةللتنمية خارطة مفاهمية حول المحتوى ألبعديdimensional substance ، للأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية متكاملة: تتعلق بالإقتصاد والغذاء والصحة والأشخاص والجماعة والجانب السياسي والإجتماعي والبيئي،ونظرا لتعدد أبعاد الأمنتعددت التهديدات و نوعية التهديدات ومصادر التهديدات التي تمس بالإنسان بصفة مباشرةوغير مباشرة لذا سيكون هذا المطلب عبارة عن تبيان الأبعاد الأمن الإنساني، وفي الفصل الثاني سيكون عبارة عن تبيان لأهم التهديدات التماثلتية واللاتماثلية التي تمس بالأمن الإنساني ككل:

1- الأمن الإقتصادي :

يعتبر أول بعد تطرق إليه التقرير، ويحتوي هذا البعد على الجانب الاقتصادي ويخص بالذكر وظيفة الفرد من أجل تأمين قاعدي ، أي تمكين الفرد من أجل الوصول إلى حقه من العمل والإستقلالية الذاتية وأيضا القدرة على إنشاء حركية ذاتية للوصول إلى تحقيق مجموعة من أهداف تتعلق بحاجات الفرد116، فلكل واحد الحق في العمل للحصول على الموارد اللازمة للحفاظ على وجوده الشخصي ،و الحق في إجراءات توضع التقليل من أخطار التوزيع غير

[115]- خديجة عرفة, المرجع السابق,ص ص194.191

[116]- عبد الله عطوي ، المرجع السابق ، ص 37.

عادل للموارد ولتحسين النوعية المادية للحياة الإجتماعية لضرورة ضمان بعد حيوي لبقاء الفرد.

أصبحت الأزمات الإقتصادية تهدد الكثيرين منها نتيجة لتسارع دخول رؤوس أموالفخلال سنتين أدى تدفقهما في كورياوأندونيسيا وماليزيا وفلسطين وتايلاندا إلى حدوث ازمة إقتصادية خانقة مؤدية الي تدهور الأوضاع الإجتماعية إضافة للأوضاع الإقتصادية- تقرير البرنامج الإنمائي 1994-

واليوم هناك الاعتراف بأن الحركة التي تحدث في المحيط المالي لها آثار فورية على المحيط الحقيقي ، بمعنى أنها تنعكس بالسلب وبالإيجاب على المستهلك وعلى النمو الإقتصادي ,وتؤدي هذه الأمور إلى خلق جو من الفوضى والفقر ، أضف إلى ذلك إعتماد بعض الدول على عائدات تصدير منتوج واحد"إقتصاد الريع" يشكل خطرا على تقدمها وأمنها فتقع في شجعية لهذه المادة ، ويمكن الخطر في حالة إنخفاض غير محسوب لسعرها مما يؤدي إلى زعزعة إستقراها.

2- الأمن الغذائي :

بمعنى أن الإنسان لديه إحتياجات بيولوجية فيزيائية وإقتصادية ،مثل الأكل والغذاء, فالأمن الغذائي هو القدرة على الوصول إلى الغذاء وقت الحاجة ، وبشكل مستمر ماديا إقتصاديا ، وهذا لا يتوقف فقط على وجود مواد غذائية ، لكن يتطلب أن يكون فردا قادرا على كفالة نفسه بنفسه117.

وقد عرف الأمن الغذائي في البداية على أنه قدرة الدولة أو المناطق العاجزة في داخلها من الوصول إلى قاعدة إنتاجية سنوية إستهلاكية مرجوة فهو تعريف يركز على المستوى الإستهلاكي الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي ، أما بالنسبة للبنك العالمي(BW) فهو يعرف الأمن الغذائي على أنه مدى حصول كل فرد وفي كل وقت على غذاء ليتمتع بحماية صحية و إيجابية

[117]- les dimension de la sécurité humaine http//www.hdr/com_1994_fr_chap2.pdf p 28 , 27/11/2014 , 14:30.

، فهو تعريف يقع بين توفر السلع وبين القدرة على الحصول عليها إلا أن المقاربة الأكثر حداثة مرتبطة ببروز مصطلح التنمية المستدامة التي تحوى الجانبين معا، مع خلق قدرات ذاتية من التطور المتحصل عليه في ميدان الصحة والعلم وكذا توظيف الأفراد لهذه القدرات فيشؤونهم وفي أهداف إنتاجية ،ثقافية ،إجتماعية،سياسية.

والغذاء كذلك حق ذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بوضعه ضمن الحقوق الأساسية لكل شخص ، ورغم ذلك فمازال يعرف إنتهاكات ونجد بوكينغهام Buchingham بأنه اوضح فكرة الهرمية في حقوق الغذاء ، لأن المسألة في الحقوق وليست في حق ، بحيث نجد :

–المستوى الأول:ضمان الحق في أن يكون الفرد بمأمن من الجوع ، إذ له الحق في التغذية الجيدة.

–المستوى الثاني: حقه في الوصول إلى غذاء صحي ومغذي وفي مساعدة غذائية في ظل الكرامة ودون تغيير.

المستوى الثالث :حقه في غذاء ملائم متنوع ومقبول على مستوى الثقافي ، الملاحظ أن من هذه الهرمية يتبع الحق في إشباع الحاجات والذي ينبع بدوره من التنمية118.

3– الأمن الصحي :

4– الأمن البيئي :

متعلق بالبيئة وأسباب تدهورها حيث تناقص الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف وكذلك تناقص الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات ويؤدي هذا إلى تلوث الجو إضافة إلى مخلفات المصانع من تسربات غازية لثاني أكسيد الكربون، والإستغلال الغير عقلانيللموارد الطبيعية

[118] - helene delist et john o'show "introduction la quete de la sécurité alimentaire au 21 eme siècle , revue Canadian d'etudes de developpement , vol xx(numero special 1998 , pp 21,35, 30,31)".

والقضاء على المساحات الخضراء مما أدى مؤخرا إلى بروز ظاهرة ما يسمى بالإحتباس الحراري والتصحر وهي ظواهر تمس الإنسان بالدرجة الأولى والمباشرة ، والأمن البيئي يعني ضرورة خلق بيئة صحية للأفراد ليتمكنوا من العيش بصورة طبيعية صحية وبشكل احسن يضمن الإستمرارية واستدامةالانتفاع من الخيرات وصولا إلى الأجيال القادمة.

5- الأمن الشخصي :

يركز الأمن الشخصي على الفرد بغض النظر عن جنسه ولغته ، أي يبتعد عن كل تمييز فالأفراد لهم الحق في العيش الكريم والمحافظة على حياتهم الشخصية وصحتهم والعيش في محيط نظيف لا يعرضهم للخطر ، ويكون الأمن الشخصي بضرورة حماية الناس من الأخطار والتهديدات الواسعة والشاملة للعنف من طرف الدول والجماعات الأخرى وهذا يضم إشكالا من العنف مثل الجرائم،حوادث المرور،تهديد المرأة والأطفال،وبذلك فالأمن الشخصي يكون ضد الأخطار والتهديدات التماثلية والغير تماثليةالمادية والمعنوية.

6- الأمن الجماعي :

على غرار أنه تم تناول هذا العنصر في إطار المقاربة الليبرالية للأمن إلا أن تم ذكر هذا العنصر في تقرير الأمم المتحدة ، وهذا ما يبرر ضرورة الإعتماد النظري المتبادل من أجل الوصول إلى نظرية كوسموبوليتانية لفهم الأمن في القارة الإفريقية ، وحسب التقرير يهدف الأمن الجماعي إلى حماية الناس من تلاشي العلاقات التقليدية والقيم ومن العنف الأثني ، ومن الأخطار والإعتداءات ، كما يهدف إلى بقاء الثقافات ويندرج فيه كل من الأمن الإجتماعي والثقافي والأمني ، ويعني الأمن الإجتماعي نوعية أفضل في حياة كريمة للمواصلة ، من خلال ضمان الحماية ضد التمييز المؤسس على السن والجنس ، الإنتماء ، المستوى الإجتماعي ، فالأمن الإجتماعي هو الوقاية من الحاجة119.

[119]- hidoak shinoda , op , cit , p4.

7- الأمن السياسي :

يهتم بحماية حقوق الإنسان كالديمقراطية (توفير الظروف الساسية لممارسة الحق الديمقراطي للأفراد والجماعات)،مع إستقرار في ظل حقوق الإنسان و الديمقراطية المشاركاتية120، ومن هنا أصبح الحديث عن ديمقراطية الحكم الراشد كسبيل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية والتي تعد قاعدة أساسية للمطالبة بحقوقه الأخرى كحق في الصحة والحق في الإنتماء الثقافي والإثني ويندرج ضمن الأمن السياسي، الأمن القضائي أي أن لكل شخص الحق في اللجوء إلى قضاء عادل غير متحيز لأي سلطة إلا سلطة القانون .

وحسب هذه الأبعاد فإن الأمن الإنساني قد أبرز ظهور مؤشرات جديدة ومبكرة للتهديدات بالأخطار التي يمكن أن تمس بالإنسان ، وقد أعطيت أمثلة للدول التي لا تمتلك إلى مثل هذا النوع من الأبعاد مثل اليمن ، الصومال... وغيرها من الدول ذات التغير الأزماتي الكبير.فالامن الانساني هو تحقق التنمية المستديمة والوسائل الوقائية لتحقيقه ككل.[121]

---

120 – عبد الله عطوي ، المرجع السابق ، ص 38.

[121] – خديجة عرفة ،مفهوم الأمن الإنساني ، مجلة مفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقلبية والإستراتيجية العدد 13 جانفي 2006 ، ص ص 11 ، 13.

المراجع

1- المراجع باللغة العربية :

1- الكتب:

1. أحمد جلال عز الدين ،الإرهاب والعنف السياسي،القاهرة: كتاب الحرية، العدد العاشر ، بدون سنة النشر .
2. إسماعيل صبري المقلد،نظرية السياسة الدولية:دراسة تحليلية مقارنة ، الكويت : جامعة الكويت ، 1982.
3. اسماعيل مصطفي،الجريمة المنظمة :الدوافع و الاسباب ،القاهرة:مكتبة الناظم للنشر ،طبعة2011.
4. إمام حسانين عطا الله،الإرهاب و البنيان القانوني للجريمة، لبنان: دار المطبوعات الجامعية،2004.
5. جون بيليس ، ستيفن سميث ، عولمة السياسة العالمية ، الإمارات ، مركز الخليج للأبحاث.
6. جيمس دورتي روبارتباستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة :وليد عبد الحي بيروت المؤسسة الجامعية للنشر ، 1985 .
7. حسام الدين جاد الرب،الجغرافيا السياسية، الطبعة الاولى ،القاهرة : الدار المصرية اللبنانية،2009.
8. خديجة عرفة ، مُحَّد امين,الامن الانساني المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي الرياض :مركز دراسات و البحوث 2009

9. سرية صالح حسين التاوغري، العولمة و الدولة الوطنية، بنغازي، دار الكتاب الوطني ،2007.

10. صديق مُحَمَّد صلاح, سامح عثمان أحمد. موسوعة المعرفة. ط4. الإسكندرية:عتبة الثقافة،2007.

11. عبد الحليم الزيات ، التنمية السياسية : دراسة في الاجتماع السياسي،ج2،دار المعرفة الجامعية،2002.

12. عبد العالي ديلي، الدولة رؤية سوسيولوجية، الجزائر ،دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004 .

13. عبد الله عبد العزيز اليوسف, الأنساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف.الرياض:جامعة نايف للعلوم الأمنية,2006.

14. عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية ،الطبعة الأولى،بيروت، دار النهضة العربية ،2004.

15. عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر- أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 .

16. غضبان مبروك ، مدخل إلى العلاقات الدولية ، الجزائر : الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الطبعة الاولى ،بدون سنة النشر.

17. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة للنظام العالمي ومشكلة الحاكم والإدارة في القرن الحادي و العشرين، ترجمة : محجاب الإمام، الرياض ، العبيكان للنشر ،2007.

18. كاظم هاشم نعمة ، مترجما ،الحكم والسياسة في إفريقيا،ليبيا،أكاديمية الدراسات العليا،2004.

19. مجدي الداغر،أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم.القاهرة: دار الوفاء للطباعة و النشر و التوزيع،2006.

20. مُحَمَّد عبد الغاني سعودي، شخصية القارة في شخصية الأقاليم، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، 2004

21. وليد عبد الحي ، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية ، الجزائر مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الطبعة الأولى ، 1994.

22. الياس ابو الجود, الامن البشري و سيادة الدول , بيروت المجد المؤسسة الجامعة للدراسات و النشر و التوزيع ط2008 .

23. يوسف داوود ، كوركيس، الجريمة المنظمة، عمان: الدر العملية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع.2001.

2- المجلات و الدوريات:

1. أمحند برقوق " المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري".مجلة الجيش.العدد534,جانفي 2008.

2. أوراري كريم: الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب ... ويعتمدون اتفاقية الجزائر ،مجلة الشرطة، العدد 68، فيفري 2003.

3. بطرس غالي، حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية ، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 114، تشرين الأول 1994.

4. بوحنية قوي " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ، تقرير ، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 3 يونيو /حزيران 2012.

5. بوحنية قوي،" إستراتيجية الجزائرتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"مجلة قراءات إفريقية **www.qiraatafrican.com/home/new** ، 31 جانفي2015 .

6. تاكايو لييامامورا،"مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" ،ترجمة : عادل زقاغ،مجلة قراءات عالمية ،مجلد1،العدد1،ربيع 2005.

7. الحسين الشيخ العلوي ،منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي ـ تقارير ، قطر ، مركز الجزيرة للدراسات ، 31أغسطس, 2015.

8. حسين بوقارة،" مشكلة الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي"،العالمالاستراتيجي،الجزائر ،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد7،نوفمبر 2008.

9. حمدي عبد الرحمان، " السياسة الأمريكية من العزلة إلى الشراكة"، مجلة السياسة الدولية ، العدد: 144 ، 2001.

10. خديجة عرفة ،مفهوم الأمن الإنساني ، مجلة مفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقلبيةوالإستراتيجية العدد 13 جانفي 2006.

11. خيري عبد الرزاق جاسم: قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا: فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، فيفري2009 .

12. السيد خالد التزاني " الإنتشار العسكري الأمريكي في إفريقيا : الدوافع والرهانات " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 436 ، جوان 2015 .

13. الشيماء على عبد العزيز" أهداف جولة كلينتون في إفريقيا "، مجلة السياسة الدولية ،133(جويلية2005).

14. صالح زياني " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تهديدات العولمة " ، مجلة المفكر ، العدد 5 مارس 2010 ، الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة .

15. عاطف غضبان ، الأمن الإنساني ، أفكار تمكن الإستفادة منها في تطوير مداخلة حول مفهوم الأمن الإنساني ، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية ، العدد 2003 .

16. عبد الكريم النجار ،الدور الجزائري في الساحل،مجلة افريفياأسيا،العدد250.

17. عبد النور بن عنتر " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية " مجلة السياسة الدولية ، المجلة 40 ، عدد60 أفريل 2005.

18. عبد النور بن عنتر ، الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي ، مجلة شؤون الشرق الأوسط ، عدد 107 صيف 2002.

19. مُحَمَّد عوض الهزايمية،الامن في الساحل،مجلة قضايا دولية،عمان ،2005.

20. محمود أبو العنين السيد فليفل : التقرير الاستراتيجي الإفريقي،مصر،معهد البحوث والدراسات الإفريقي،2002/2001.

21. مقال بدون مؤلف، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي: ما هي الآفاق المتاحة للجزائر؟مجلة انتقالية واستشراف ،الجزائر،المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.

22. مقال من دون مؤلف ، «إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة»، الجيش: العدد: 579، أكتوبر 2011.

23. مقال من دون مؤلف ،«التزام الجزائر الدائم»، مجلة الجيش: العدد: 579، أكتوبر 2011.

24. مقال من دون مؤلف ،«ماذا تعني وحدة التنسيق والاتصال؟»، الجيش:العدد: 579، أكتوبر 2011.

25. مقال من دون مؤلف، «ندوة الجزائر الدولية: دفع الشراكة وجهود الأمن والتنمية»، الجيش: العدد: 579، أكتوبر 2011.

26. يوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التحولات الأمنية للساحل الإفريقي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات ، 2012.

3- الجرائد :

1. أحمد ديبلي ،" النيباد المعادلة الجديدة لإفريقيا"، جريدة الشعب ، العدد15309.
2. احمد زهران ،الجزائر و الغرب في الساحل ،الشروق اليومي(يومية جزائرية)، العدد 2983، 2010/07/03.
3. أحمد عشيمي، " إستراتيجية الجزائر في مواجهة الإرهاب "، الخبر، العدد20، 2010/03/5941.
4. أحمد ناصر "بعد الاجتماع في ليبيا وموريتانيا ،مالي ،النيجر والجزائر،خطة من ستة بنود و25ألف مقاتل لمواجهة القاعدة في الساحل،الخبرالعدد 5704الثلاثاء21يوليو2009"
5. أمحند برقوق,"التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي".جريدة الشعب. العدد14466. 06جانفي 2008.
6. بسمة عولمي، "جريمة تبييض الأموال و خطر المخدرات على الاقتصاد و سبل مكافحتها". جريدة الشعب، العدد 14492 فيفري 2008.
7. بشير مصيطفى، "قارة حاضرة.. وهموم منسية"، الشروق اليومي (يومية جزائرية)، العدد 3009، 2010/07/29.
8. جمال العلامي، اتفاق جزائري تونسي لمطاردة القاعدة، جريدة الخبر، العدد **5291**، **6** سبتمبر **2007**.
9. حميد يس، "مقاربة الجزائر للأمن في الساحل انسب لفرنسا وأوربا"، الخبر (يومية جزائرية)، العدد6077، 2010/08/05.
10. حميد يسين "مصير عبد الرزاق البارا يعود إلى الواجهة"،جريدة الخبر،2008/02/12.
11. سعيد بشار " التجارة الخارجية إفريقيا الإتحاد الأوربي " ، جريدة الخبر ، العدد 10540 .
12. عثمان لحياني،" الجزائر مجندة لمحاربة الإرهاب و لا يمكننا قول أي شيء في هذا المجال " ، الخبر، 15ديسمبر 2013.

13. عز الدين قطوش: الجزائر جنبا إلى جنب مع إسرائيل في الحلف الأطلسي، جريدة السفير، العدد 285، من 12 إلى 18 نوفمبر 2005.

14. كمال مناصري,"القاعدة في الجزائر أشد خطرا من القاعدة في أفغانستان".جريدة الشروق.2010/20/22.

15. مقال بدون مؤلف، "الساحل الإفريقي..فرنسا في محميتها الإفريقية"، الخبر الأسبوعي (أسبوعية جزائرية)، العدد596، من 2010/07/28 إلى 2010/08/03

16. يونسبارة:زيارة الرئيس بوتفليقة إلى واشنطن بين الضغط الداخلي و الثقل الخارجي ،جريدة السفير، العدد59،من 9 الى15 جويلية 2001.

17.Times .london .21/01/2014

18.MhandBerkouk, «Il faut revoir notre concept de sécurité nationale». El-Watan.27 octobre 2010.

19.Salem Ferdi, «L'après-raid Franco-mauritanien au nord du Mali», Le Quotidiend'Oran (QuotidienAlgérien),n5698-5-06-2015.

4- مذكرات التخرج:

1. أبصير أحمد طالب " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع إستراتيجيا ومستقبليات ، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2009-2010 .

2. بشكيط خالد،

3. درغوم أسماء ، البعد البيئي في الأمن الإنساني ، مقاربة معرفية ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009/2008 .
4. سليم قسوم ، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام :2010/2009.
5. ظريف شاكر "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي" ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية، لجامعة باتنة ، الجزائر
6. عبد الناصر جندلي،إنعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الإتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2005/2004.
7. عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم السياسية ، جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسة، جوان 2002.
8. قاسي فوزية ،" الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب : منطق الأمننة في الساحل الإفريقي " ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران ، 2012-2013
9. نبيل بويبية ،المقاربة الجزائرية تجاه التهديدات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية الجزائر العاصمة2010-2011.

10.مريم براهيمي ، " التعاون الأمني الجزائري الأمريكي في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية " ، شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ،الجزائر جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية .